A E

الأمم المتحدة

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

A/39/332
E/1984/105
3 July 1984
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والثلاثون
البند ٨٠ (ب) من القائمة الأولية *
التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي :
استعراض تنفيذ ميثاق حقوق الدول
وواجباتها الاقتصادية

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٨٤
البند ٣ من جدول الاعمال المؤقت **
المناقشة العامة للسياسة الدولية
الاقتصادية والاجتماعية ، بما في
ذلك التطورات الاقليمية والقطاعية

تنفيذ ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية

تقرير الأمين العام

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١ - ٥	٣
ثانيا - موجز الردود الواردة من المنظمات الحكومية الدولية ومن الوكالات المتخصصة والهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة .	٦ - ٦٨	٤
ألف - العلاقات الاقتصادية الدولية الرشيدة والمنصفة : توسيع التجارة العالمية وتحريرها (المواد ٨ و ١٤ و ١٨ و ١٩)	٦ - ٩	٤

* A/39/50.

** E/1984/100.

84-16249

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
باء - تدفق الموارد الى البلدان النامية ؛ المسائل النقدية والمالية (المواد ١٠ و ١٧ و ٢٢) ...	١٠-١٩	٦
جيم - السلع ؛ تكييف أسعار الصادرات والاتفاقيات المتعددة الأطراف (المواد ٥ و ٦ و ١٤ و ٢٨)	٢٠-٢٥	١٠
دال - التجارة العالمية غير المنظورة ؛ الشحن البحرى والتأمين (المادة ٢٧)	٢٦-٢٩	١٣
هاء - ايلاء اهتمام خاص للاحتياجات والمشاكل المعنية الخاصة بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الجزرية النامية (المادة ٢٥)	٣٠-٣٧	١٤
واو - التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية (المواد ٣ و ١٢ و ٢٣)	٣٨-٤٥	١٧
زاى - حشد الموارد واستخدامها لتنفيذ الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التقدمية اللازمة لضمان المشاركة الكاملة في عملية التنمية وفوائدها (المادة ٧)	٤٦-٥٢	٢٠
حاء - نزع السلاح والتنمية (المادة ١٥)	٥٣-٦٠	٢٢
طاء - القضاء على الاستعمار والفصل العنصرى والتفرقة العنصرية (المادة ١٦)	٦١-٦٨	٢٥
ثالثا - موجز الردود التي وردت من الحكومات	٦٩-٧٤	٢٧

Digitized by UNOG Library

اولا - مقدمة

١- قررت الجمعية العامة في قرارها ٣٧/٢٠٤ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢، ان تجرى بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية، (قرار الجمعية العامة ٣٢٨١ (د-٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤) استعراضا شاملا لتنفيذ الميثاق. ولهذا الغرض، رجت الجمعية في الفقرة ٢ من هذا القرار من الأمين العام ان يعد تقريرا عن تنفيذ هذا الميثاق على اساس المعلومات التي تقدمها الحكومات وكذلك المنظمات الحكومية الدولية المعنية، وان يقدمه الى الجمعية في دورتها التاسعة والثلاثين، عن طريق المجلس الاقتصادى والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٤.

٢- وفي هذا الصدد، طلبت الجمعية العامة الى جميع الدول الاعضاء التعاون مع الأمين العام في اعداد هذا التقرير.

٣- وعملا بطلب الجمعية العامة، بعث الأمين العام مذكرة شفوية الى جميع الدول الاعضاء يدعوها ان ترسل اليه جميع ما يتصل بالموضوع من معلومات تتعلق بتطبيق هذه الدول للاحكام الواردة في ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية. ودعيت ايضا المنظمات الحكومية الدولية المعنية بتنفيذ الميثاق الى تقديم معلومات تسهل الاستعراض ذى الصلة. ونظرا لسعة نطاق القضايا القطاعية الموضوعية الواردة في الميثاق، وجه الأمين العام دعوته طلبا للمعلومات ايضا الى الوكالات المتخصصة والهيئات المعنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

٤- وفي ١٤ حزيران/يونيه ١٩٨٤ كان الأمين العام قد تلقى ١٥ ردا من الحكومات. ويجدر ملاحظة ان هذه الردود لا تعكس الا نسبة محدودة نحسب من اعضاء الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، لم تقتصر جميع الردود الواردة على معالجة الاجراءات المتخذة من جانب دول اعضاء منفردة فيما يتعلق بتنفيذ مواد محددة من مواد الميثاق. وهكذا فان المعلومات المقدمة في الفرع ثالثا من هذا التقرير وفي الجدول الموجز الوارد في نهاية هذا الفرع تعكس المعلومات ذات الصلة فيما يتعلق بتطبيق احكام الميثاق من جانب دول اعضاء منفردة. ويقوم الفرع ثانيا من هذا التقرير بصورة رئيسية على اساس معلومات واردة من منظمات حكومية دولية ومن هيئات داخل منظومة الأمم المتحدة معنية بتنفيذ الميثاق.

٥- وقامت بتقديم المعلومات، استجابة لطلب الأمين العام، الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية وهيئات منظومة الأمم المتحدة التالية:

../..

Digitized by UNOG Library

(أ) الحكومات: اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وأفغانستان ، واكوادور ، وبورما ، وتشيكوسلوفاكيا ، وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، ورومانيا ، وسانت لوسيا ، والسويد ، والصين ، وفنلندا ، وقطر ، والهند .

(ب) المنظمات الحكومية الدولية وهيئات منظومة الأمم المتحدة : مجلس التعاضد الاقتصادي ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، واللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد) ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ، ومنظمة العمل الدولية ، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ، ومنظمة الصحة العالمية ، والمنظمة الدولية للملاحة البحرية ، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية .

ثانيا - موجز الردود الواردة من المنظمات الحكومية الدولية ومن الوكالات المتخصصة والهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة

ألف - العلاقات الاقتصادية الدولية الرشيدة والمنصفة : توسيع التجارة العالمية وتحريرها (المواد ٨ و ١٤ و ١٨ و ١٩)

٦ - منذ اعتماد ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية في عام ١٩٧٤ ، احرز تقدم كبير فيما يتعلق بتخفيض التعريفات التجارية ، لا سيما في سياق جولة طوكيو للمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف . الا انه حصلت بموازاة هذا التقدم زيادة ملحوظة في الحمائية التي اصبح تركيزها اكثر تحديدا ، واصبح نطاقها اكثر اتساما بالطابع القطاعي ، كما اصبح اثرها اكثر تمييزا بوجه عام . ويبدو الان ان الحمائية ليست موجهة فقط للدفاع عن الاسواق المحلية بل ايضا ، الى السيطرة على الاسواق الاجنبية بواسطة تقديم الاعانات للصادرات في بعض الحالات . وقد نفذت تدابير التحكم في التجارة ، مثل القيود الطوعية على التصدير وترتيبات التسويق المنتظم ، تنفيذا جرى ، الى حد بعيد ، خارج اطار قواعد نظام التجارة الدولية . وعلى سبيل المثال ، لم يتخذ في اطار المادة التاسعة عشر (الشرط التخلصي) من مواد مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات" الا ٣٠ فقط مما مجموعه نحو ١١٤ اجراء للحماية كانت سارية منذ عام ١٩٧٨ ؛ اما البقية بما فيها ٣٧ ترتيبا من ترتيبات التقييد الطوعي للتصدير او ترتيبات السوق المنظمة ، فقد اهملت

Digitized by UNOG Library

اجراءات مجموعة " غات ") . وعلاوة على ذلك ،حدثت ، ضمن هذه القواعد ، زيادة كبيرة في استخدام التدابير التي تستهدف التحكم في حجم واسعار المنتجات المستوردة ، لا سيما في اطار الترتيبات التي تم التفاوض عليها في جولة طوكيو ، واستخدام الرسوم التعويضية ورسوم مكافحة الاغراق . وترك نمو الحمائية وهياكلها القائمة اثرا كبيرا على التجارة لا سيما على صادرات البلدان النامية، وقد اثار التطور الموصوف اعلاه مخاوف جدية فيما يتعلق بسير نظام التجارة .

٧- وفي الدورة السادسة للاونكتاد ، جرى التسليم بان الحمائية ضارة بوجه خاص بالتجارة والتنمية في البلدان النامية ، واتفق على وجوب مقاومتها .وتعهدت البلدان المتقدمة النمو ليس فقط بايقاف الحمائية بل وبأن تعمل بصورة منهجية من اجل تخفيف وازالة القيود والتدابير الكمية ذات الاثر المماثل . واتفقت تلك البلدان ايضا على ان تفي على نحو فعال بالتزاماتها في ميدان التجارة الدولية وعلى ان تقوم ، بوجه خاص ،بمنح البلدان النامية معاملة تفضيلية واكثر رعاية . وتعهدت البلدان المتقدمة النمو ايضا باعادة النظر في تشريعاتها وانظمتها واجراءاتها التجارية القائمة فيما يتعلق برسوم مكافحة الاغراق والرسوم التعويضية بغية التأكد من عدم وجود عوائق لا مبرر لها امام التجارة . وسلم المؤتمر ايضا بالحاجة الى تعزيز وتحسين النظام التجاري الدولي . ولذلك اذن لمجلس التجارة والتنمية التابع للاونكتاد بان يضع مقترحات في سبيل هذا الهدف .

٨- وفيما يتعلق بسير عمل نظام الأفضليات المعمم ، اضطلعت اللجنة الخاصة المعنية بالافضليات باستعراض ، ووافقت على ان اهداف نظام الأفضليات المعمم لم تتحقق تماما وان فترة النظام لا بد ان تستمر الى ما بعد الفترة الاولية. ووفقا لذلك ، جرى تمديد جميع المخططات التي وضعت موضع التنفيذ في اوائل السبعينات لفترة ١٠ سنوات ثانية . اما كندا والولايات المتحدة الامريكية ، اللتان نفذت مخططاتهما في عامي ١٩٧٤ و١٩٧٦ على التوالي ، فقد ادخلتا بالفعل تشريعات بتجديد مخططاتهما لفترة ١٠ سنوات اخرى .

٩- وقد شهدت الفترة قيد الاستعراض ادخال تحسينات متنوعة على مخططات نظام الافضليات المعمم ،مثل اضافة بلدان الى قائمة المستفيدين ،وزيادة المنتجات المشمولة واجراء تخفيضات اكبر في التعريفات ، واتخاذ تدابير خاصة لصالح اقل البلدان نموا بين البلدان النامية . الا انه كانت هناك بعض العيوب فيما يتعلق بالحفاظ على ميزات نظام الأفضليات المعمم نظرا للتدابير التقييدية والتمييزية التي ظلت تطبق في ظل المخططات . ويواصل احد عشر بلدا صناعيا تطبيق مخططات تفضيلية لصالح البلدان النامية ؛ الا ان المنتجات المشمولة في هذه المخططات " محدودة ": فهي تستثني المنسوجات ،والاحذية ، والجلود ، وبعض المنتجات الزراعية ؛ كما تطبق قيود كمية. ورغم ان مقدار التجارة التي جرت في اطار نظام الافضليات المعمم كان بارزا ، فانه لا يزال يقل قليلا عن ربع الواردات الخاضعة للرسوم الجمركية والتي تستوردها البلدان المانحة

Digitized by UNOG Library

للأفضليات من المستفيدين . ولم تلق الجهود التي بذلت في الاجتماع الوزاري لمجموعة "الغات" (٢٤ - ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢) بغية حل عدد من النزاعات التجارية الهامة نجاحا تاما . الا انه مثلما اصدر زعماء العالم بيانات متعلقة بالسياسة في كنكون بالمكسيك وفي فرساى بفرنسا وفي وليمزبيرغ بالولايات المتحدة ، فقد نجح الاجتماع في اعلان الالتزام بمقاومة التدابير الحمائية وتعزيز تحرير التجارة ، لا سيما في الزراعة والمنتجات الاستوائية والمنسوجات . وتعهد الوزراء ايضا بانشاء جهاز لمواصلة دراسة الحلول الممكنة للنزاعات التجارية التي تنشأ في مجالات حساسة مثل الضمانات والتجارة في ميادين الزراعة والملابس والمنسوجات.

باء - تدفق الموارد الى البلدان النامية ؛ المسائل النقدية والمالية (المواد ١٠ و١٧ و٢٢)

١٠- فيما يتعلق بنظام النقد الدولي ، تميز العقد الماضي بعدم الاستقرار وتخللته فترات ازمات ، وبرزت فيه عيوب النظام . وقد وفرت هذه الحالة جزئيا شيئا من الزخم لعملية التغيير. فقد كانت المشاكل الاقتصادية الشديدة التي واجهتها البلدان النامية خلال الفترة قيد الاستعراض مشاكل خارجية المنشأ الى حد بعيد ، وتعزى جزئيا الى طريقة عمل النظام الذي لم تقم البلدان النامية بأي دور بارز في انشائه وتسييره . ومرة اخرى وفرت هذه الحالة قوة دافعة اضافية على التغيير. وليس من الغريب لذلك ان اصبحت مسألة تعزيز دور البلدان النامية في عمليات صنع القرار في المؤسسات المالية المتعددة الاطراف موضوعا هاما في بعض المنظمات الحكومية الدولية. وبرزت كذلك في عدد من المنظمات الحكومية الدولية. وبرزت كذلك في عدد من المنظمات الحكومية الدولية مسائل تتعلق بالتغيير في نظام خلق احتياطي دولي وفي الترتيبات القائمة الخاصة بدعم موازين المدفوعات.

١١- وحدثت تغييرات تتعلق بالسياسة والمؤسسات وغير ذلك داخل المؤسسات المالية المتعددة الأطراف خلال الفترة قيد الاستعراض . والى حد ما ، يبدو ان فكرة تمثيل البلدان النامية تمثيلا كافيا في عمليات صنع القرار قد انعكست في تكوين لجنة العشرين التابعة لصندوق النقد الدولي . اما السياسات والممارسات المتصلة بتشغيل مرفق التمويل التعويضي في صندوق النقد الدولي فقد شهدت بعض التغييرات. ونتيجة لقرارات اتخذت في عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٩ تم تيسير امكانية الوصول الى المرفق . وقد ادى اعتماد المجلس التنفيذي للصندوق سياسة تتعلق بتوسيع امكانية الوصول الى الموارد في عام ١٩٨١ الى تمكين الصندوق من مواصلة تقديم مساعدته الى الاعضاء الذين يواجهون اختلالات في موازين المدفوعات.

Digitized by UNOG Library

وبعد اعتماد الميثاق بسنة واحدة، وفي اعقاب الاستعراض العام السادس للحصص في عام ١٩٧٦، وافق المجلس التنفيذي للصندوق على زيادة حقوق السحب الخاصة الى ٢٩ بليون. وبحلول عام ١٩٨٣، بلغ هذا الرقم ٩٠ بليون من حقوق السحب الخاصة. وبالمثل، فقد زيد رأس المال المأذون به للبنك الدولي للانشاء والتعمير، الذي بلغ ٣٤ بليون دولار في عام ١٩٧٧، زيادة تدريجية ليبلغ ما مجموعه ٨٤ بليون دولار في عام ١٩٨١. وقبل ذلك بسنة، بدأ البنك الدولي برنامجه لتقديم القروض من اجل التكيف الهيكلي، وذلك بعد ان كان قد انشأ في عام ١٩٧٤ لجنة التنمية لمعالجة نقل الموارد الى البلدان النامية.

Digitized by UNOG Library

١٢- ومع ذلك فقد تم الاعراب عن الاهتمام داخل منظمات حكومية دولية محددة بأن هذه التغييرات المؤسسية والسياسية التي نتجت عن أعمال لجنة العشرين واللجان المؤقتة ولجان التنمية قد مالت الى التقصير عن توقعات البلدان النامية : ذلك أن تسهيلات دعم ميزان المدفوعات القائمة مازالت قاصرة عن التسليم على نحو كاف بالقدرة المتساوية للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على تمويل العجز أو بالطبيعة الهيكلية المتزائدة لعجز هذه البلدان الأخيرة . ولم ترصد اية مخصصات لحقوق السحب الخاصة بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٧ .

١٣- هذا وقد تركت حالات الاخلال الرئيسية في البيئة الخارجية المذكورة أعلاه آثارها أيضا على نمو وتكوين نقل الموارد الى البلدان النامية . وحدث ابطاء في نمو المساعدة ، كما حدث ذلك بالنسبة الى الأشكال التي لا تنجم عنها ديون ، وخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر . ورجحت التدفقات غير الميسرة على نمو تدفقات المساعدة ، وذلك على نحو رئيسي في شكل قروض خاصة من المصارف تسندها اعادة تدوير فوائض عائدات النفط ، مما أدى الى حدوث توسع في نصيب التدفقات غير الميسرة الى نحو ثلثي ما تتلقاه البلدان النامية من الموارد حاليا .

١٤- أما فيما يتعلق بالمساعدة الانمائية الرسمية فان التدفقات الصافية من كل المصادر قد نمت على نحو متواضع بالأرقام الحقيقية بنسبة ٣ر٢ في المائة سنويا خلال الفترة من ١٩٧٤ الى ١٩٨٢ . ومع ذلك ، اذا قورنت هذه التدفقات بنسبة الـ ٧ر٠ في المائة المستهدفة دوليا فنجد ان نسبة المساعدة الانمائية الرسمية الى الناتج القومي الاجمالي للبلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الانمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في نهاية عام ١٩٨٢ مازالت أقل من نصف الرقم المستهدف . ولم يحدث الا تغيير طفيف من مستوى أوائل ومنتصف السبعينات على الرغم من أن أربعة بلدان قد تجاوزت الهدف لفترة بضع السنوات . وبينما أن التطورات العامة تتسم بكثير من التقصير فقد تحققت بعض المكاسب المتواضعة التي نذكر منها تزايد قبول الحكومات المانحة لحجم المبالغ المستهدفة وكذلك للأطر الزمنية للمساعدة الميسرة . وقد حدث أيضا قبول متزايد لنسبة الـ ١٥ر٠ في المائة للنسب الفرعية المستهدفة للمساعدة الانمائية الرسمية لأقل البلدان نموا التي صدرت عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا المعقود في باريس في عام ١٩٨١ فضلا عن القبول المتزايد لتوسيع نطاق المساعدة الانمائية الرسمية لهذه البلدان . وكان ظهور بلدان منظمة البلدان المصدرة للنفط بوصفها مصدرا للمساعدة الميسرة موضع ترحيب آخر . بيد ان من المتوقع ان يؤدي الانخفاض الحاد في دخولها في السنوات الأخيرة الى حدوث تقييدات في قدرتها على تقديم المساعدة .

Digitized by UNOG Library

١٥- وعلى عكس المساعدة الانمائية الرسمية ، فقد ازدادت التدفقات الخاصة (باستثناء الاستثمار الأجنبي المباشر) زيادة حادة في الفترة من ١٩٧٤ الى ١٩٨١ ، بنسبة ٨ في المائة سنويا بالأرقام الحقيقية . وانخفضت منذ ذلك الحين في أعقاب المشاكل التي ظهرت مؤخرا في البلدان المدينة الرئيسية . ونظرا لأن هذه التدفقات الخاصة هي جزء مما تتلقاه البلدان النامية من الموارد الصافية فقد ارتفعت من قرابة الربع في منتصف السبعينات الى ذروتها التي تجاوزت الـ ٥٠ في المائة في عام ١٩٨٠ لتتناقص تدريجيا الى ٤٠ في المائة في فترة ١٩٨١-١٩٨٢ . وكانت النتيجة الطبيعية لهذا التطور تصلب الشروط العامة لنقل الموارد المالية وتركيز التدفقات على بضعة بلدان جديرة بالتسليف مع زيادة اعباء الديون زيادة خطيرة أفضت الى أزمة الديون الحالية . وبالنظر الى مشاكل الديون الواسعة الانتشار فان الاستثمار الأجنبي المباشر ، فضلا عن كونه وسيلة هامة لنقل التكنولوجيا ، قد أصبح يعتبر بصورة متزايدة أقل اخلالا في تمويل العجز في الحساب الجارى لأن اعادة توطين الأرباح مرتبطة بنجاح المشروع . ومع ذلك فان الاستثمار الأجنبي المباشر يبدو راكدا على نحو ثابت خلال الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٨٢ . وسوف يتوقف استئناف هذا التدفق توقفا كبيرا على قوة الانتعاش العالمي .

١٦- هذا وقد نمت المبالغ المستردة عن طريق المؤسسات التمويلية المتعددة الأطراف نموا سريعا في السنوات الثمانية حتى عام ١٩٨٢ بنسبة قاربت ٧ر٤ في المائة سنويا بالأرقام الحقيقية ، بالرغم من أنها ، كنسبة من مجموع ما تلقته البلدان النامية من موارد ، قد بقيت ثابتة على مستوى تراوح بين حوالي ١٢ الى ١٤ في المائة . وقد استجابت تلك المؤسسات مع الحالة الراهنة بمبادرات ايجابية نذكر منها : برنامج تمويل التكييفات الهيكلية وأنشطة التمويل المشترك وبرنامج المساعدة الخاص الأخير الذى بادر به البنك الدولي والتدابير الموازية التي أقرتها المصارف الانمائية الاقليمية بتركيزها على انفاق المبالغ في دعم مشاريع الصيانة واعادة التأهيل وتمويل التكاليف المحلية المتكررة وتمويل مستلزمات رأس المال العامل . وبامكان هذه المؤسسات ، بما تتمتع به من خبرات واسعة متنوعة ، ان تلعب دورا حفّازا في التمويل الانمائي في الأعوام العديدة القادمة . ومع ذلك فان هذا الدور الواسع سوف يتطلب توسيع قاعدة مواردها. ولابد من الملاحظة في هذا السياق بأن عملية تغذية هذه المؤسسات ، التي تم التأكيد عليها بصفة خاصة في المفاوضات الأخيرة بشأن التغذية السابعة للمؤسسة الانمائية الدولية ، سوف تستمر في تعرضها للمصاعب والتأخيرات والنقائص .

Digitized by UNOG Library

١٧- والحاجة الى تمويل الصادرات الائتماني المتوسط الأجل لدعم صادرات السلع الانتاجية للبلدان النامية قد ازدادت بسبب الحالة الراهنة التي تتقيد فيها امكانية حصول المصدّرين في البلدان النامية على أسواق رأس المال تقييدا متزايدا بينما نجد العديد من البلدان المدينة في حاجة الى العملات الأجنبية على نحو خاص لدفع الديون . ومع ذلك فمازالت توجد عقبات كبيرة تعترض طريق اقامة مرفق لضمان اقراض الصادرات متعددة الأطراف .

١٨- هذا وقد تم التوصل الى نقطة تحول رئيسية في تاريخ التعاون المالي الدولي بادخال مشاكل الديون واعبائها في النظر في المسائل المتعلقة بالنقل الصافي للموارد الى البلدان النامية . وبلغ ذلك ذروته في قرارى مجلس التجارة والتنمية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١٦٥ (د إ - ٩) في عام ١٩٧٨ و ٢٢٢ (د-٢١) في عام ١٩٨٠ . وقد حقق القرار الأول نحو ٦ بلايين دولار لتخفيف الديون عن ٤٥ بلدا وتم تأكيد مداه وتنفيذه الأمثل في قرار المجلس ٢٢٢ (د-٢١) وقرار المؤتمر ١٦١ (د-٦) المؤرخ في ٢ تموز/يوليه ١٩٨٣ .

١٩- وتم أيضا احراز تقدم رئيسي في ميدان اعادة التفاوض بشأن الديون المتعددة الأطراف بفضل قرار مجلس التجارة والتنمية ٢٢٢ (د-٢١) الذى تضمن مبادئ توجيهية بشأن العمليات المقبلة المتعلقة بمشاكل ديون البلدان النامية . وقد شملت المبادئ التوجيهية أهداف العمل الدولي والاطار التشغيلي للمبادرة بالنظر الدولي في مشاكل ديون البلدان النامية . وتحدد المبادئ التوجيهية أيضا العناصر الأساسية لتحليل شامل لمشاكل الديون ونطاق العمل ، والمبادئ المتفق عليها من قبل المدينين والدائنين بالنسبة لتمويل المحفل المتعدد الأطراف . وبينما يشكل ظهور هذه الملامح المفصلة خطوة كبيرة الى الأمام في توجيه مفاوضات الديون فان المشاكل الرئيسية مازالت باقية . والعمليات المتعلقة بمشاكل الديون لا تبدأ أحيانا في مرحلة مبكرة من ظهور مصاعب تسديد الديون ، بينما تستمر ، بوجه عام ، ممارسات اعادة التفاوض بشأن الديون في التركيز على استعادة القدرة القصيرة الأجل على تسديد الديون دون التأكيد الكافي على امكانيات التنمية الطويلة الأجل للبلدان المدينة .

جيم - السلع : تكييف أسعار الصادرات والاتفاقيات المتعددة الأطراف (المواد ٥ و ٦ و ١٤ و ٢٨)

٢٠- كان اقرار مواد الاتفاقية التي تنص على انشاء الصندوق المشترك للسلع في حزيران/يونيه ١٩٨٠ نتيجة رئيسية للجهود المبذولة من أجل تنفيذ قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ٩٣ (د-٤) بشأن البرنامج المتكامل للسلع . وسوف تكون عمليات الصندوق ذات فعالية في تحقيق الأسعار المستقرة والمجزية والعادلة المشار

Digitized by UNOG Library

اليها في المواد ٦ و ١٤ و ٢٨ من الميثاق . بيد ان التقدم المتعلق بالتصديق على الاتفاقية كان بطيئا بعض الشيء . فبينما أن دخول الاتفاقية في حيّز النفاذ يتطلب التصديق عليها من جانب ٩٠ بلدا تشكل ثلثي رأس المال المساهم به مباشرة ، فلم يقم بالتصديق عليها حتى ٦ آذار/مارس ١٩٨٤ سوى ٧٢ بلدا تمثل ٤٤ر٥٦ في المائة من رأس مال الصندوق المساهم به مباشرة .

٢١- وسوف يكون للصندوق المشترك دور حفّاز هام في تسهيل ابرام إعمال الاتفاقات الدولية للسلع وخاصة تلك المتعلقة بالسلع ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للبلدان النامية . ومع ذلك فان الاتفاقات الدولية للسلع ، بوصف كونها الترتيبات المتعددة الأطراف والطويلة الأجل للسلع المشار اليها في المادة ٦ من الميثاق ، ستكون بذاتها مسؤولة عن مهمة الحصول على أسعار مستقرة ومجزية وعادلة للسلع الأولية واضعة في الاعتبار التضخم العالمي . وستكون الاتفاقات الدولية للسلع ذات فعالية في تحقيق تنويع الصادرات وتحسين امكانية الحصول على الأسواق للبلدان النامية .

٢٢- والمطاط الطبيعي هو السلعة الوحيدة التي تم في اطار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ابرام اتفاق دولي للسلع بشأنها تضمن أحكاما بشأن أسعارها . كذلك نجحت المفاوضات المجددة التي جرت تحت اشراف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية حول الاتفاقات الدولية بشأن الصفيح والسكر والكاكاو ، التي تحتوى جميعها على أحكام بشأن أسعار هذه السلع . واتفاق المطاط الطبيعي الذى أصبح سارى المفعول في عام ١٩٨٠ سيعاد التفاوض بشأنه خلال عام ١٩٨٤ . ويوجد ، في الوقت الحالي ، اتفاق من حيث المبدأ بشأن وضع اتفاق دولي بشأن الشاى ، يتضمن أحكاما عن أسعاره . وقد سار التقدم نحو التفاوض بشأن هذه السلعة بخطى أبطأ مما كان متوقعا بسبب اختلاف الآراء بين المنتجين على توزيع الحصص واعتراض أحد المستهلكين الرئيسيين على الأحكام الخاصة بالتسعير .

٢٣- هذا وقد تم اقرار الاتفاق الدولي بشأن الجوت (القنب الهندى) وانتاج الجوت في ١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٢ وأصبح سارى المفعول مؤقتا في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ . والنشاط التشغيلي الرئيسي الذى يشمله هذا الاتفاق يتكون من وضع الترتيبات اللازمة لاعداد وتنفيذ مشاريع في البحث والتطوير وتعزيز السوق وتخفيض التكلفة . وهذا هو أول اتفاق في اطار البرنامج المتكامل للسلع يتم التفاوض فيه دون اتخاذ أية تدابير بشأن استقرار الأسعار . والاتفاق الدولي الآخر للسلع الذى لا يتضمن أحكاما عن الأسعار هو الاتفاق المتعلق بالأخشاب المدارية الذى أقر في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ .

٢٤- هذا ولقد قامت ثلاثة من الأفرقة الحكومية الدولية التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة بوضع الاجراءات المتخذة في اطار المبادئ التوجيهية الدولية المتضمنة

Digitized by UNOG Library

" مدونات سلوك " بشأن تحقيق أهداف محددة فيما يتعلق بالسلع التي لا توجد اتفاقات دولية بشأنها كما قامت باستعراضها استعراضا دوريا . وفي آذار/مارس ١٩٧٩ أقر الفريق الحكومي الدولي المعني بالأرز مجموعة من المبادئ التوجيهية المنقحة والمعززة عن العمل الوطني والدولي بشأن الأرز . وقد ادخلت هذه المبادئ في الاطار غير الرسمي والطوعي للتعاون في المشاورات الدولية بشأن الأرز التي أقرها الفريق في عام ١٩٨٠ . وكان العمل على ايجاد توافق بين السياسات الوطنية فيما يتعلق بالأهداف المتفق عليها بشأن الحبوب الزيتية والزيوت والوجبات الزيتية هو الهدف الرئيسي للمبادئ التوجيهية التي أقرت في نيسان/ابريل ١٩٨٠ من قبل فريق العمل الحكومي الدولي المعني بالحبوب الزيتية والزيوت والشحوم .

٢٥- ويبدو ان هناك ، بصفة عامة ، اتجاها نحو عقد اتفاقات ووضع ترتيبات تتعلق بتدابير لا صلة لها بالأسعار مثل البحث والتنمية وترويج الأسواق ؛ بيد ان تحقيق هذا الهدف كان بطيئا . وكان هناك ميل من جانب البلدان المستهلكة الى معارضة أهداف أنشطة هذه البرامج ونطاقها . فهي غالبا ما تتطلب تصميم الاتفاقات ذات الصلة وصياغتها بحيث تتضمن أحكاما أضيق نطاقا بكثير مما تريده معظم البلدان النامية . وقد نشأت أيضا اختلافات في الرأى بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية حول تمويل البرامج .

Digitized by UNOG Library

دال ـ التجارة العالمية غير المنظـــــورة :
الشحن البحرى والتأمين (المادة ٢٧)

٢٦ ـ تطالب الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالـــث بـأن تكون حصة البلدان النامية من الشحن البحرى العالمي بحلول عـام ١٩٩٠ ، ٢٠ فـــي المائة . وحاليا تبلغ حصة البلدان النامية من الاسطول التجارى العالمي ١٣ في المائـة . مما يمثل معدل نمو سنوى يبلغ في المتوسط ٥ر١٣ في المائة منذ عام ١٩٧١ . وتقسم هـذه الحصة من الشحن البحرى العالمي على النحو التالي : ٧ر٢١ في المائة من الحمولـــة العالمية ، و ٨ر١٣ في المائة من السفن ذات الأوعية ، و ٦ر١١ في المائة من حامـــلات البضائع الجافة في العالم ، و ٧ر٩ في المائة من ناقلات النفط في العالم . وعلى الرغـــم من أن حصة البلدان النامية من الحمولة العالمية ما زالت غير متناسبة مع حصتها من التجارة العالمية ، فقد تم احراز بعض التقدم في تحسين الحالة . ومن ذلك بدء سريان الاتفاقيـة المتعلقة بمدونة قواعد السلوك لاتحادات النقل البحرى في تشرين الأول/اكتوبـر ١٩٨٣ . فاذا أضفنا الى هذا التقدم اقرار اتفاقية الأمم المتحدة للنقل الدولي المتعدد الوسائـــط في عام ١٩٨٠ وكذلك التقدم الذى أحرز في تنقيح قانون نقل البضائع بحرا ، وجدنـــا أن الوضع يبشر بتحسين موقف البلدان النامية في صناعة الشحن البحرى .

٢٧ ـ هذا وقد بذل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والمنظمة البحرية الدولية كلاهما جهودا في نطاق مجالات اختصاصهما لمساعدة البلدان النامية في توسيع قدراتها البحرية عن طريق انشاء مؤسسات اقليمية للتدريب البحرى ، وتقديم خدمات استشارية بحرية بشـأن التدريب البحرى ، واعداد قوانين بحرية نموذجية . وتقدم الجامعة البحريـة العالميـــة التي تكفلها المنظمة البحرية الدولية والتي تم افتتاحها رسميا في مالمو بالسويد فـــي ٤ تموز/يوليه ١٩٨٣ تدريبا متخصصا الى المسؤولين الاداريين البحريـــن والمساحيـــن والمفتشين والمحققين في الحوادث والمحاضرين في الشؤون البحرية والى آخريـــن ممـن يتولون مناصب هامة في الادارة في البلدان النامية . وقد أدى توسيع لجنة السلامة البحرية التابعة للمنظمة البحرية الدولية في ١ نيسان/ابريل ١٩٧٨ بحيث تشمل جميـــع الـدول الأعضاء الى تسهيل اسهام البلدان النامية بطريقة أتم وأكمل في أنشطة المنظمة في وضـــع المعايير في مجالي السلامة البحرية والوقاية من التلوث .

٢٨ ـ وفيما يتعلق بالتأمين فقد انشأت الأغلبية العظمى من البلدان النامية أسواقهـــا المحلية ، ونجحت أيضا في تغطية الجزء الأكبر من مخاطرها الوطنية محليا . وبالرغم مـن

Digitized by UNOG Library

وجوه النجاح هذه فما يزال الكثير مما ينبغي عمله لتحسين هذه الانجازات وتعزيزها . فثمة عدد من البلدان النامية لا توجد فيها أية أنظمة للتأمين الاجبارى في بعض مناطق الخطر . ويمكن الحصول على مزيد من المكاسب بتكييف مشروعات التأمين حسب احتياجات سكان البلدان النامية ، ولا سيما في القطاعات الأساسية في اقتصاداتها .

٢٩ - واتسم التعاون الاقليمي في مجال التأمين واعادة التأمين ببطء التقدم . وفي هذا المجال لم يتحقق سوى تغيير بسيط في تيارات اعادة التأمين التقليدية بين الشمال والجنوب ومع ذلك فقد انشئت بعض المؤسسات الاقليمية مثل منظمات اعادة التأمين الحكومية الدولية الاقليمية في آسيا وافريقيا ، كما أنشئت بعض جمعيات التأمين المتخصص في مناطق نامية . ويتطلب تعزيز سوق التأمين في البلدان النامية ، فوق كل شيء ، توفر الموظفين المؤهلين تأهيلا عاليا . ومن المرجح أن تزداد معاملات التأمين المحلية في البلدان النامية اذا ما توفرت الخبرة المطلوبة في تلك البلدان لتعزيز كفاءة ادارة التأمين وعملياته وتسويقه .

هاء - ايلاء اهتمام خاص للاحتياجات والمشاكل المعنية الخاصة بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الجزرية النامية (المادة ٢٥)

١ - أقل البلدان نموا

٣٠ - قررت الجمعية العامة في قرارها ٣٤/٢٠٣ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ عقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن أقل البلدان نموا . وقد اعتمد المؤتمر الذى عقد في باريس من ١ الى ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨١ برنامج العمل الجديد الأساسي للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا . وكانت الأهداف الأساسية لبرنامج العمل الذى أقرته الجمعية العامة بعد ذلك في قرارها ٣٦/١٩٤ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ ، تتمثل في تعزيز اجراء تغييرات هيكلية في أقل البلدان نموا ، وتوفير معايير دنيا وافية تماما ومقبولة دوليا من أجل البلدان الفقيرة ، وتحديد وتقديم الدعم لأولويات الاستثمار الرئيسية ، والتقليل الى أقصى حد ممكن من الآثار الضارة للكوارث . ولتحقيق تلك الأهداف يتضمن برنامج العمل توصيات الى أقل البلدان نموا من أجل اتخاذ الاجراءات اللازمة على الصعيد الوطني بشأن الاستراتيجية والأولويات والأهداف الشاملة والقطاعية والاجراءات الأخرى الضرورية للتعجيل بالتنمية . وينص البرنامج كذلك على أن يتخذ المجتمع الدولي التدابير من أجل تقديم الدعم اللازم .

../..

Digitized by UNOG Library

٣١ - واعتراف برنامج العمل هذا بأن البلدان الأقل نموا لن تتمكن من تحقيق أهداف البرنامج الا عن طريق الحصول على زيادة كبيرة في المعونة الانمائية الرسمية . كذلك ادرك المجتمع الدولي في الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن مضاعفة مستويات تدفقات المساعدة الانمائية الرسمية للفترة ١٩٧٦-١٩٨٠ أمر ذو أهمية حاسمة بالنسبة لأقل البلدان نموا ، ولذلك طلب الى البلدان المانحة بالحاح العمل على أن تصل بمعونتها الانمائية الرسمية الى ٠,١٥ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي أو أن تضاعف معونتها الانمائية الرسمية المقدمة الى البلدان النامية بحلول عام ١٩٨٥ أو في أقرب وقت ممكن بعد ذلك . بيد أن الاداء الفعلي في هذا المجال يقصر عن تحقيق التعهدات التي تم الالتزام بها في باريس وفي أماكن أخرى .

٣٢ - وحدث في عام ١٩٨١ أن تناقصت التدفقات الامتيازية من البلدان المتقدمة النمو بنسبة ٣,٢ في المائة ، وتناقصت تلك الواردة من منظمة البلدان المصدرة للنفط بنسبة ١٦,٣ في المائة وتلك الواردة من البلدان الاشتراكية بنسبة ٤,٥ في المائة . كذلك تناقصت التدفقات غير الامتيازية والتدفقات الخاصة الى أقل البلدان نموا تناقصا كبيرا في ذلك العام . ونتيجة لذلك ، تلقت أقل البلدان نموا خلال عام ١٩٨١ ، في غمرة الأزمة الاقتصادية العالمية ، موارد مالية خارجية أقل بنسبة ١٤,٨ في المائة مما تلقته في عام ١٩٨٠ . وتشير الأرقام الأولية لعام ١٩٨٢ أنه قد تم بلوغ مستويات الثمانينات بالقيم الحالية ، الا أن هذا يمثل انخفاضا كبيرا في المعونة بالقيم الحقيقية .

٣٣ - وعلى نحو ما دعت اليه الجمعية العامة في قرارها ٣٦/١٩٤ انشأت جميع وكالات الأمم المتحدة مراكز تنسيق في منظماتها لتنفيذ ومتابعة برنامج العمل كل مركز في نطاق اختصاصه . وفي حالة منظمة الصحة العالمية فان أقل البلدان نموا - بالتحديد والتعريف - تشكل أهم مجموعة مستهدفة في استراتيجيتها العالمية المتمثلة بالصحة للجميع . وتقوم منظمة الصحة العالمية ، عن طريق آليتها الهادفة الى استخدام الموارد القطرية ، بدراسة السياسات الصحية لتلك البلدان واستعراض الأهداف المناظرة لبلوغ هدفها المتمثل بالصحة للجميع وذلك بغية تحديد الموارد الخارجية الاضافية المطلوبة . ويجرى التشديد ، في هذه الممارسة ، على توزيع الموارد توزيعا فعالا دعما لأولويات التنمية الصحية .

٣٤ - وأولى مجلس ادارة منظمة العمل الدولية ، خلال الفترة قيد الاستعراض ، أهمية خاصة لأقل البلدان نموا ولا سيما فيما يتعلق بتعزيز العمالة والتنمية التعاونية والتدريب المهني . ولقد تضمن تركيز الاهتمام على أقل البلدان نموا بالطبيعة ايلاء بعض العناية

Digitized by UNOG Library

الخاصة لافريقيا التي يبلغ عدد البلدان الأقل نموا فيها ٢٦ بلدا من مجموع ٣٦ بلدا . وفي عام ١٩٨٢ بلغت قيمة أنشطة المساعدة التقنية التي اضطلعت بها منظمة العمل الدولية من أجل أقل البلدان نموا في افريقيا (ر٢١ ٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ، ولقد أولت منظمة الأغذية والزراعة أعلى أولوياتها لبرامجها الخاصة بتلك المنطقة . ويتمثل هذا الاهتمام في أن حوالي ٤٠ في المائة من جميع الموارد العادية والخارجة عن الميزانية المتاحة لمنظمة الأغذية والزراعة قد خصصت لأنشطة لصالح افريقيا مباشرة دون سواها . وهناك عدد كبير من برامج منظمة الأغذية والزراعة (وخاصة تلك المتعلقة بمشاريع دعم الأمن الغذائي أو الامداد بالمخصبات) قاصر بصفة خالصة سواء من ناحية التصميم أو الممارسة على افادة أقل البلدان نموا أو البلدان الأخرى المضارة . كذلك ركز برنامج الأمم المتحدة الانمائي الانتباه على احتياجات أقل البلدان نموا واحتياجات البلدان الأخرى ذات الدخل المنخفض ، ويذهب ٨٠ في المائة من موارده الى البلدان التي يبلغ نصيب دخل الفرد فيها من الناتج القومي الاجمالي أقل من ٥٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة من أجل تنفيذ برامجه الخاصة بالمساعدة يصنف برنامج الأمم المتحدة للأنشطة السكانية أقل البلدان نموا بوصفها بلدانا ذات أولوية .

٢ ـ البلدان النامية غير الساحلية

٣٥ ـ فيما يتعلق بالبلدان النامية غير الساحلية ، عدد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في قراره ١٢٣ (د ـ ٥) بعض الاجراءات المحددة التي يجب اتخاذها فيما يتعلق باحتياجات هذه البلدان ومشاكلها الخاصة . وتشمل هذه الاجراءات : تخفيض تكاليف وصول تلك البلدان الى البحر ومنه لبلوغ الأسواق العالمية ، وتحسين نوعية وكفاءة وموثوقية خدمات النقل ، واعادة بناء اقتصاديات البلدان غير الساحلية للتقليل من عوائقها الجغرافية والتغلب على الآثار الضارة الناجمة عن موقعها الجغرافي . وعلى الرغم من التدابير التي اتخذت حتى الآن لتحقيق هذه الأهداف ، فما زالت العوائق الجغرافية المعينة التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية تشكل تقييدا اضافيا وخطيرا على تنميتها .

٣٦ ـ ولقد كانت استجابة المجتمع الدولي لاحتياجات المعونة العاجلة للبلدان النامية غير الساحلية متنوعة ، اذ ليس لعديد من البلدان المانحة الرئيسية التي قدمت المساعدة سياسات انمائية معينة من أجل تلك البلدان . هذا فضلا عن أن برامج المساعدة التي يضطلع بها العديد من البلدان والمؤسسات المانحة من أجل البلدان النامية غير الساحلية ليست مرتبطة دائما ارتباطا مباشرا بحل مشكلة تقييدات العبور ـ النقل . وعلى الرغم من

Digitized by UNOG Library

أن معظم البلدان النامية غير الساحلية مصنفة أيضا ضمن أقل البلدان نموا ، أى انهـــا محتاجة الى معونة انمائية شاملة ، فان من شأن اتخاذ تدابير محددة لتسهيل تقييـــدات العبور ــ النقل أن يعزز فاعلية المساعدة الكلية المقدمة . وفي هذا الصدد اتخذ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته السادسة القرار ١٣٧ (د ــ ٦) الذى حث فيـــه المجتمع الدولي على تقديم المساعدة الى البلدان النامية غير الساحلية في مجالات تشمـــل اصلاح مرافق العبور ــ النقل وصيانتها الوقائية ، واقامة مرافق تخزين جديدة على طـــول ممرات العبور في الموانئ والمحطات النهائية للسكك الحديدية .

٣ ــ البلدان النامية الجزرية

٣٧ ــ اتخذت بعض الهيئات الحكومية الدولية منذ عام ١٩٧٢ عددا من المقررات بغيـــة تقديم مساعدة مناسبة الى البلدان النامية الجزرية . وتشمل مجالات المساعدة بصفة خاصة : الشحن البحرى والخدمات الجوية بما في ذلك خدمات خطوط المواصلات الفرعيـــــة ، والاتصالات السلكية واللاسلكية ، وتعزيز الصادرات ، والحصول على الأسواق اللازمة والحد من تقلبات الأرباح ، والموارد البحرية والتحت بحرية . وبدأت منظمات متعددة الأطـــراف في تركيز الانتباه على هذه المجموعة من البلدان النامية . فمثلا أقر رؤساء حكومـــات الكومنولث في عام ١٩٧٩ برنامج عمل خاص من أجل البلدان الجزرية الصغرى التابعـــة للكومنولث . وتتضمن اتفاقيات لومي أيضا أحكاما خاصة بشأن البلدان الجزرية . وفي هـــذا الصدد ، حصلت المؤسسات الاقليمية في جنوب المحيط الهادئ والبحر الكاريبي حيث توجد معظم البلدان النامية الجزرية على تأييد المجتمع الدولي . وبينما تميل هذه البلدان الى تلقي معونة أكثر بالنسبة للفرد من البلدان النامية الأخرى فمن الصعب التأكد في المـــدى الذى تم فيه تنفيذ المقررات والالتزامات الخاصة المتعلقة بحالتها .

واو ــ التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية (المواد ٣ و ١٢ و ٢٣)

٣٨ ــ سلّمت البلدان النامية منذ زمن طويل بالدور الهام الذى يمكن أن يضطلع بـــــه التعاون الاقتصادى فيما بينها في الاسراع بالتقدم الاقتصادى والاجتماعي لكل منها . ومع مرور الزمن شمل هذا التسليم بعدا آخر : وهو أن البلدان النامية غدت الآن تنظـــر الـــى التعاون المتبادل بوصفه شكلا من أشكال الاعتماد الذاتي الجماعي الذى يبشر بتحســـين

Digitized by UNOG Library

وضعها في الاقتصاد العالمي . ولذلك فقد أخذت هذه البلدان على عاتقها مسؤولية تحديد ووضع وتنفيذ تدابير لتعزيز وتوسيع مجالات التعاون المشترك .

٣٩ - واتخذ التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، في هذا الصدد ، أشكالا متنوعة ، تتراوح من المشاريع دون الاقليمية الهادفة الى المشاركة في الأسواق والتكامل الى انشاء مؤسسات تمويلية لأغراض انمائية . وتشمل الميادين العملية للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية التعاون التقني والبحوث والمعلومات ، والزراعة ، ومصايد الأسماك والاتصالات السلكية واللاسلكية . ومن الواضح من سلسلة من المقررات والاجراءات التي اتخذتها البلدان النامية في اجتماعات وزارية عقدت في مدينة مكسيكو (١٩٧٦) وفي أروشا بجمهورية تنزانيا المتحدة (١٩٧٩) وكاراكاس (١٩٨١) وبوينس آيرس (١٩٨٣) ، ان التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية سيتسع من حيث نطاقه وتركيزه على السواء ليشمل التعاون الموسع على المستوى الأقاليمي .

٤٠ - وقد واصلت البلدان النامية ، منذ اقرار الميثاق ، جهودها التعاونية في مجال الصناعات التحويلية في الحين الذي كانت توسع فيه من نطاق مشاريعها المشتركة في ميدان التعدين . ففي عام ١٩٧٦ ، على سبيل المثال ، اتفقت اللجنة المكسيكية لتشجيع التعدين مع لجنة جامايكا للاستثمار على انشاء شركة لانتاج خام البوكسايت في جامايكا كجزء من برنامج تكامل رأسي (عامودي) في مجال الالومينيوم . كما انشأت الكويت وموريتانيا شركة صناعة التعدين العربية ، واشترك عدد من الدول العربية مع الاردن في تنشيط شركة البوتاس العربية في منطقة البحر الأحمر . وبدأت شركة التعدين العربية التي يملكها ١٢ بلدا في افريقيا وغرب آسيا عملياتها في عام ١٩٧٥ ، برأس مال قدره ٤٠٠ مليون دولار .

٤١ - وخلال الفترة المستعرضة ، تجاوز التعاون فيما بين البلدان النامية في مجال تنمية الأراضي وأحواض الانهار مرحلة تبادل المعلومات الى مرحلة تنفيذ المشروعات ذات الفائدة المشتركة . ففي امريكا الجنوبية ، على سبيل المثال ، انشئت ثلاثة كيانات عامة ثنائية الجنسية لبناء محطات لتوليد الكهرباء بالقوة المائية وتشغيلها . وقد اشتركت الارجنتين وباراغواي في بناء مجمع ياكيريتا لتوليد الكهرباء بالقوة المائية ، واشتركت اوروغواي والارجنتين في اقامة مصنع سالتو غراندي ، كما اشتركت البرازيل وباراغواي في تنفيذ مشروع ايتايبو في نهر بنما والذي تقدر استثماراته بما يقرب من ٥ بلايين دولار . ومن المتوقع أن تبلغ طاقته في التوليد ، عند استكماله ، ١٢٫٦ بليون كيلووات .

٤٢ - وتضطلع السنغال ومالي وموريتانيا وغينيا حاليا بالبرنامج الموحد لتنمية حوض نهر السنغال . وتتضمن الأهداف الشاملة للبرنامج توفير خدمات محسّنة في النقل والامداد

Digitized by UNOG Library

بالكهرباء ، والنهوض بصناعة تربية الماشية ، وتحسين صيد الأسماك ، وانتاج الأخشاب وبناء شبكة قنوات للمواصلات النهرية ومجمع لمنشآت الموانئ . وبالمثل ، فان أهداف منظمة برنامج تنمية حوضي نهر السنغال ونهر غامبيا تشمل تنمية الزراعة والطاقة الكهربائية والنقل .

٤٣ - وفي أعقاب انشاء المؤسسة الكاريبية للأغذية ، التي يملكها عدد من الحكومات الأعضاء في الاتحاد الكاريبي ، في عام ١٩٧٩ ، وضع عدد من التجمعات من بين الدول النامية ترتيبات خاصة بها لتشجيع التجارة في الأغذية فيما بين أعضائها . وانشئت في عام ١٩٨٢ وكالة أمريكا اللاتينية لتسويق المواد الغذائية كنتيجة للاجراءات التي اتخذتها المجموعة الاقتصادية الامريكية اللاتينية . وفي غرب افريقيا ، يقوم مجلس الائتلاف السودى (المؤلف من بنن وساحل العاج وفولتا العليا والنيجر) بتشجيع الاتجار في اللحوم والماشية داخل المجموعة ، ووافق أعضاء رابطة أمم جنوب شرقي آسيا على تبادل منح الحق في الاعراض الأول فيما يتعلق بشراء أى كميات متاحة من الأرز الفائض وبامداد احتياجات الاستيراد من الأرز . ويتم الاتجار في السكر حاليا فيما بين أعضاء مكتب جنوب المحيط الهادئ للتعاون الاقتصادى بموجب اتفاق السكر الطويل الأجل الذى أبرم برعاية مكتب جنوب المحيط الهادئ للتعاون الاقتصادى .

٤٤ - ورغم أن التقدم الذى أحرزته المنظمات الاقليمية في تحقيق مزيد من التكامل السوقي كان ، بصورة عامة ، بطيئا الى حد ما ، فقد لعبت الخبرة التي تم اكتسابها من العملية دورا في محاولات تكثيف العلاقات التجارية فيما بين البلدان النامية . ففيما بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٥ ، ارتفع المعدل السنوى للتجارة فيما بين هذه البلدان بنسبة ٣٦ في المائة تقريبا . الا أن هذا المعدل انخفض فيما بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٠ الى ما يقرب من ١ر٢٢ في المائة . وحتى عند ذلك المستوى من النمو ، ظلت التجارة فيما بين البلدان النامية أعلى من التجارة المسجلة عن طريق التدفقات فيما بين البلدان الرئيسية الأخرى معها . وقد ارتفعت حصة التجارة فيما بين البلدان النامية بالنسبة للتجارة العالمية من ٥ر٣ في المائة في عام ١٩٧٠ الى ٦ر٧ في المائة في عام ١٩٨٠ .

٤٥ - ومع ذلك ، يبدو أن التوسع في التجارة فيما بين البلدان النامية يتأثر تأثرا عكسيا بعدد من العوامل ، بما فيها نضوب التدفقات المالية التي كان لها أثر مثبط على التدفقات داخل المجموعة . لانها حدّت من قدرة هذه البلدان على تبادل منح الائتمانات التجارية . وقد اتجهت الروابط التاريخية بين المستعمرات السابقة والمراكز المتروبولية نحو تحويل التجارة الدولية للبلدان النامية في اتجاه بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو وليس في اتجاه هذه البلدان ذاتها . وفي الآونة الأخيرة ، أدت قيود المدفوعات الخارجية وسياسات الاستيراد ، التي اضطرت البلدان النامية الى اتخاذها ، الى خلق مناخ لا يساعد على توسيع التجارة فيما بين البلدان النامية .

Digitized by UNOG Library

زاى ـ حشد الموارد واستخدامها لتنفيذ الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التقدمية اللازمة لضمان المشاركة الكاملة في عملية التنمية وفوائدها (المادة ٧)

٤٦ـ أولت الهيئات الحكومية الدولية وامانتا منظمة العمل الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة عناية خاصة لوضع وتنفيذ برامج تستهدف تشجيع المشاركة الشعبية في عملية التقدم الاقتصادى وفوائدها عن طريق التنمية الزراعية والريفية . وكانت انشطة منظمة الأغذية والزراعة في هذا المسعى تسترشد اساسا باعلان المبادئ وببرنامج العمل اللذين اقرهما المؤتمر الدولي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية، الذى عقد في روما في تموز/يوليه ١٩٧٩ ؛ وتعتبر منظمة العمل الدولية المنظمات الحرة والمستقلة وسائل أساسية لتشجيع المشاركة الشعبية في التنمية الريفية .

٤٧ـ ويتمثل احد الجهود التي دأبت منظمة العمل الدولية على الاضطلاع بها منذ زمن بعيد في مجال تشجيع المشاركة الشعبية في التنمية الريفية، في عملها في مجال التعاونيات الريفية . وفي محاولة منها للوصول الى القطاعات الاكثر فقرا والاسرع تأثرا بين سكان البلدان وجهت البرامج التعاونية نحو التوسع في النموذج التعاوني للمؤسسات غير الرسمية المحلية المكونة ذاتيا . ومازالت اقامة الروابط بين هذه المؤسسات وبين البرامج الاستشارية في مجالات مختارة، ايضا جزءا من أهداف البرامج التعاونية . وقد تحقق الكثير، عن طريق الشرح التطبيقي لنماذج ناجحة اقتصاديا واداريا ، من أجل تسهيل مشاركة الاعضاء في فوائد النشاط التعاوني في مختلف مراحل العملية الاقتصادية . وبينما اتخذت بعض الحكومات خطوات ايجابية لتشجيع التعاونيات القوية والمستقلة، اظهرت حكومات أخرى ميولا على خلاف ذلك . وقد أثرت هذه الميول تأثيرا سلبيا على هذه المؤسسات من حيث جوانب المشاركة وعقدت مهمة تشجيع التعاونيات التي تتمتع فعلا بالاستقلال وتدار بأسلوب ديمقراطي حقيقي .

٤٨ـ وتم منذ عام ١٩٧٤ ، التأكيد بصورة خاصة على تعليم العمال الريفيين . واتخذ ذلك صورة المساعدة في تنمية وتعزيز منظمات العمال الريفيين بناء على طلب المؤسسات نفسها . وقد شملت الخدمات المقدمة من خلال هذه المساعدة تنظيم دورات تدريبية وتوفير وسائل ايضاح وكتيبات تعليمية وخدمات استشارية فيما يتصل بأنشطة البحث والتقييم . الا أن الافتقار الى الحرية في تكوين الجمعيات ووجود قوانين مقيدة أخرى في كثير من البلدان يشكلان عقبتين رئيسيتين امام انشاء وتطوير منظمات، من نوع النقابات العمالية، للعمال الريفيين ، على نطاق واسع .

٤٩ـ والى جانب الانشطة التي تركز بصفة خاصة على تشجيع المشاركة الشعبية في عملية التنمية، بذلت محاولات لتشجيع الاشتراك في برنامج الاشغال العامة الخاص الذى تضطلع به

Digitized by UNOG Library

منظمة العمل الدولية . ويتميز هذا البرنامج اساسا بأنه يركز على الهياكل الاساسية غير المركزية . وهو يسعى حثيثا الى اشراك المستفيدين من أى مشروع في مجالات وضع القرارات ذات الصلة فضلا عن اشراكهم في تنفيذ المشاريع وصيانتها . ويتم هذا الاشراك، في بعض الحالات، في اطار منظمات تتألف من المستفيدين انفسهم .

٥٠ـ وتنشأ ثمة مصاعب جدية فيما يتعلق بتشجيع المشاركة الشعبية الكاملة في عملية التنمية والفوائد الناجمة عنها . فأولا ، يبدو ان السلطات تنظر الى فكرة المشاركة الشعبية، التي لا تنسجم على ما يظهر مع تخطيط المشروع ومراقبته على اساس النظام التسلسلي من القمة الى القاعدة، على انها تشكل تحديا لحق هذه السلطات في توجيه التنمية . ثانيا ،لأن الانشطة الميدانية التي تشجع المشاركة تنطوى ايضا على المخاطرة المتمثلة في التشكك على مستوى القاعدة الاساسية في الهياكل والقيادة المقررة . وبالفعل ، فان الصوت المنظم لأفقر الفئات كثيرا ما اسفر عن ضغط من اجل اعادة توزيع الممتلكات، وبصفة خاصة، الأراضي . ويوجد ثمة ارتباط كبير بين فكرة المشاركة الشعبية، التي ينبغي ، بقدر كبير، ان تعبر عن نفسها ، بوصفها المبادرة الشعبية المنظمة، وبين حرية تكوين الجمعيات والحق في التنظيم . ومع ذلك، فحتى ١٣ آذار/مارس ١٩٨٤ ، لم تصدّق على الاتفاقية ١٤١ لمنظمة العمل الدولية المتعلقة بالحق في انشاء منظمات للعمال الريفيين سوى ٢٤ دولة فقط من الدول الأعضاء ، من بينها ١١ بلدا ناميا .

٥١ـ هذا وقد نظمت منظمة الاغذية والزراعة، حتى الآن بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الاخرى ١٤ بعثة الى عدد من البلدان لكي تستعرض معها سياسات التنمية الريفية، التي تنتهجها فيما يتعلق ببرنامج عمل المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية . وفي بعض الحالات، كان لهذه البعثات الرفيعة المستوى أثر على السياسة . وفي حالات أخرى، افضت الى تنفيذ مشاريع على نطاق صغير أو وضعت الاساس لصياغة السياسات الملائمة . ولغرض رصد وتقييم برامج الاصلاح الزراعي والتنمية الريفية، قامت منظمة الاغذية والزراعة بمساعدة من وكالات الامم المتحدة الاخرى والبلدان الاعضاء بوضع برنامج للمؤشرات الاجتماعية ـ الاقتصادية . وقد تم اعداد دراسات نموذجية قائمة على هذه المؤشرات في ١٦ بلدا واجريت مشاورات متصلة بها بين الخبراء في كل اقليم من الاقاليم النامية لاستعراض النتائج .

٥٢ـ وبعد ان قدم خبراء من ٥٢ بلدا توصياتهم، وضعت منظمة الاغذية والزراعة خطة عمل لزيادة خدمات الدعم الاستشارى والتقني فضلا عن الانشطة المتعلقة بالتعاون مع البلدان المعنية ومع وكالات الامم المتحدة والمنظمات الدولية الاخرى . وبالاضافة الى ذلك ، اجرت منظمة الاغذية والزراعة دراسات متعمقة عن تخفيف اثر الفقر في الريف شملت ٢٦ بلدا وساعدت عددا مماثلا من البلدان في اعداد هذه التحليلات . وقد وفرت تلك الدراسات

Digitized by UNOG Library

والتقارير الاساس لاجراء تحليل عالمي للتقدم المحرز وللمشاكل التي اعترت تنفيذ برامج الاصلاح الزراعي والتنمية الريفية . وقدم هذا التقرير الى الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر منظمة الاغذية والزراعة الذى عقد في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٣ .

حاء ـ نزع السلاح والتنمية (المادة ١٥)

٥٣ـ بالنظر الى الاحتكار الفعلي الذى تمارسه الدول العسكرية الكبرى في استحداث التكنولوجيا العسكرية المتقدمة، فانها تشكل مصادر الزيادات الكبيرة في الاسلحة المعقدة. وبالاضافة الى تلك الزيادات في هذه الاسلحة المعقدة، التي تمتص كميات هائلة من الموارد، زادت تلك البلدان ايضا من ترساناتها زيادة ضخمة . ويبلغ نصيب اعضاء منظمة حلف شمال الاطلسي وعددهم ١٥ عضوا واعضاء منظمة حلف وارسو السبعة معا ٦٩ في المائة من مجموع النفقات العسكرية في عام ١٩٨٠ . ومع ذلك، فان سباق التسلح غدا ظاهرة عالمية . حتى انه حدثت في السنوات الاخيرة زيادة في انتاج الاسلحة وتجارتها من جانب البلدان النامية. وبلغت نسبة هذه الزيادة ما يقرب من ٣ في المائة من الصادرات العالمية السنوية للأسلحة الرئيسية منذ عام ١٩٧٤ . والمنتجون الرئيسيون في هذه المجموعة هم اسرائيل والهند والبرازيل، وبدرجة اقل، الارجنتين ومصر وعدد من البلدان الاسيوية . وغدت الصين أيضا منذ أواخر السبعينات تنتج وتصدر الاسلحة، بحيث ان نصيبها من ذلك بلغ، في عام ١٩٨٠، ما يقرب من ١ في المائة من اجمالي تحويلات الاسلحة الرئيسية في العالم .

٥٤ـ وفي عام ١٩٨٠، بلغ نصيب البلدان النامية في النفقات العسكرية العالمية ما يقرب من ٢٢ في المائة وبلغت حصة البلدان المتقدمة النمو ما يقرب من ٧٨ في المائة . وفي حين ان مصدر ما يزيد على ٩٠ في المائة من الاسلحة التي تم تحويلها على النطاق العالمي محصور في ستة بلدان متقدمة النمو، فقد كان للدولتين العسكريتين الرئيسيتين النصيب الاكبر منها، كما كان نصيب منطقة الشرق الاوسط ما يقل قليلا عن ثلث مجموع واردات الأسلحة في العالم كله .

٥٥ـ وبالنظر الى ان سباق التسلح يستهلك باستمرار نصيبا متزايدا من الموارد العالمية فضلا عن نسبة متزايدة مماثلة من السلع والخدمات الداخلة في التجارة الدولية، فقد أدى، في الواقع، الى تحويل الموارد العالمية بدرجة كبيرة عن القطاعات المنتجة . ويتبين من التقديرات ان ما يتراوح بين ٣ و١١ في المائة من مجموعة مختارة من ١٤ صنفا من المعادن غير الحاوية للطاقة قد استخدمت للأغراض العسكرية على النطاق العالمي .

٥٦ـ وفيما يتعلق باستخدام المؤسسات العسكرية للموارد البشرية، تبيّن التقديرات أن عدد المشتركين، بصورة مباشرة او غير مباشرة، في انتاج السلع والخدمات العسكرية، في عام ١٩٨٠، يزيد على ٤ في المائة من السكان العاملين في العالم . وكان من بين هؤلاء

Digitized by UNOG Library

٣٩ر٥ مليون نسمة اشتركوا في أنشطة عسكرية صرفة (٣٥ مليونا يعملون في القوات المسلحة والقوات شبه المسلحة و ٤ ملايين آخرون يعملون مباشرة في انتاج المعدات العسكرية المتخصصة) . وانهمك ٤٣ر٣ ملايين شخص ، من بين هؤلاء ، في أنشطة ذات استخدامات اقتصادية مدنية ضئيلة اللهم ان كانت ثمة استخدامات من هذا النوع على الاطلاق .

٥٧ - واصلت المنظمات الدولية اهتمامها بقضية نزع السلاح في اطار الامن العالمي والنظام الاقتصادى الدولي . واستنادا الى احكام قرار الاونكتاد ٤٤ (ثالثا) المؤرخ في ١٢ أيار/مايو ١٩٧٢ ، الذى يتناول الجوانب التجارية والاقتصادية لنزع السلاح ، أولت امانة الاونكتاد اهتماما كبيرا لاحتمالات نزع السلاح والتنمية. وأكد البيان الذى اعتمده المؤتمر في دورته السادسة تأكيدا خاصا على ان " السلم والتنمية مرتبطان بعضهما ببعض ارتباطا وثيقا وان افضل وسيلة يمكن بها ضمان السلم الدائم هي تقريب شقة التباين الاقتصادى بين الأمم". ويقوم مؤتمر الاونكتاد ، في الوقت الحاضر ، بوضع مقترحات بشأن اعادة تنشيط الأعمال المتصلة بالعلاقة المشتركة بين نزع السلاح والتنمية الاقتصادية .

٥٨ - وتتجلى العلاقة الوثيقة بين السلم الدولي والتنمية بصورة واضحة في أهداف السنة الدولية للسلم التي اقرتها الجمعية العامة في قرارها ٣٨/٥٦ المؤرخ في ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٣ . ويبرز برنامج السنة العلاقة بين السلم وبين التنمية والتقدم الاجتماعي والعدالة والحاجة الى التعاون الدولي من اجل تعزيز تلك الاهداف . وستناقش مشاكل السلم والتنمية في الحلقات الدراسية الاقليمية المكرسة لتعزيز أهداف السنة خلال عامي ١٩٨٤ و١٩٨٥ . وسوف تساهم المنظمات الداخلة في منظومة الامم المتحدة ، ولا سيما تلك المعنية بالتنمية والتعاون الاقتصادى ، في الاحتفال بهذه السنة من خلال برامجها ومن خلال التعاون فيما بين الوكالات .

٥٩ - ولم تقصّر الجمعية العامة ، من جانبها ، في التعبير عن قلقها البالغ ازاء التزايد المستمر في النفقات العسكرية العالمية . وقد عمدت الجمعية العامة في الوثيقة الختامية لدورتها الاستثنائية العاشرة المكرسة لنزع السلاح (القرار دإ-١٠ / ٢) الى اعادة تنشيط هيئة نزع السلاح مع ابقائها على الجمعية العامة بوصفها الجهاز الرئيسي للمداولات المتعلقة بقضايا نزع السلاح كما تقرر ان تعمل هيئة نزع السلاح كجهاز للمداولات اثناء الفترات التي لا تكون الجمعية العامة فيها معقودة . وتتألف لجنة نزع السلاح (المعقودة حاليا) من الدول الخمس الاولى الحائزة على الاسلحة النووية ومن ٣٥ أمة اخرى ، وقد انشئت بوصفها هيئة التفاوض الوحيدة للجمعية العامة .

٦٠ - وفى عام ١٩٧٩ ، عقدت اللجنة اجتماعها الاول فى جنيف، وفي عام ١٩٨٢ ، عقدت الجمعية العامة دورتها الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح . وقد اسفرت اعمال الجمعية العامة والهيئة واللجنة عن مقترحات محددة من اجل التخفيض التدريجي للميزانيات العسكرية

Digitized by UNOG Library

بوصف ذلك عنصرا هاما من عناصر نزع السلاح . ويتضمن الكثير من هذه المقترحات احكاما محددة تنص على تحويل المبالغ، التى سيتم توفيرها نتيجة لعملية نزع السلاح ، من الأغراض العسكرية الى الاغراض الانمائية . الا انه يبدو ان المجتمع العالمي يدخل حاليا مرحلة جديدة من النمو المتسارع في النفقات العسكرية العالمية ، المصحوب بانخفاض احتمالات التعاون الاقتصادى ذى المنافع المتبادلة وانخفاض واسع الانتشار، في النمو الاقتصادى .

Digitized by UNOG Library

طاء - القضاء على الاستعمار والفصل العنصري والتفرقة العنصرية (المادة ١٦)

٦١ - ما زال تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة مركز اهتمام اللجنة الخاصة المكلفة بالعناية بهذه المسألة . وتيسيرا لتقدم شعوب الأقاليم غير المستقلة نحو تقرير المصير والاستقلال ، قدمت اللجنة الخاصة ، على مر السنين ، عددا كبيرا من المقترحات والتوصيات بشأن تنفيذ الاعلان ، لا سيما في الحالات التي يبدو فيها وجود عقبات معينة تعرقل عملية انهاء الاستعمار .

٦٢ - وقد نظرت اللجنة الخاصة ، في آخر دورة لها ، في أنشطة المصالح الأجنبية الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تشكل عوائق في طريق استقلال الأقاليم الخاضعة للاستعمار وما يتصل به من مختلف أشكال السيطرة . وأكدت اللجنة من جديد الحقوق غير القابلة للتصرف لشعوب الأقاليم غير المستقلة في التمتع بمواردها الطبيعية بأية طريقة ترى هي انها تحقق مصالحها على أفضل وجه . وفي حين أن اللجنة الخاصة استمرت في ادانتها لسياسات الحكومات التي تؤيد المشاريع الاقتصادية الأجنبية التي تستغل موارد هذه الأقاليم ، فانها دعت أيضا جميع الحكومات ، فيما يتعلق برعاياها أو شركاتها الخاضعة لولاياتها ، الذين يملكون هذه المشاريع أو يقومون بتشغيلها ، الى اتخاذ التدابير الملائمة لانهاء هذه الأنشطة . كذلك رجت اللجنة الخاصة الحكومات منع أي استثمارات جديدة تتعارض مع مصالح سكان تلك الأقاليم .

٦٣ - ونظرا لكون النظام العنصري في جنوب افريقيا قد رفض باستمرار أن يسمح لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا بأن يرسي نفسه في داخل الاقليم ، فقد تعذر على المجلس أداء أنشطته فيما يتعلق بالمسائل التشريعية والقضائية والادارية وغير ذلك . وعلى الرغم من ذلك ، فقد اتخذ المجلس تدابير متعددة لحماية مصالح الشعب الناميبي . فقد أقر المجلس في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٤ المرسوم رقم ١ بشأن حماية الموارد الطبيعية لناميبيا .

٦٤ - ويحظر هذا المرسوم ، في جملة أمور ، استغلال موارد ناميبيا وتصديرها ونقلها أو أي استعمال آخر لها دون الحصول على اذن المجلس . ويعتبر المرسوم كل اذن يمنح لتلك الأغراض من جانب جنوب افريقيا أو "ادارة افريقيا الجنوبية الغربية" ، باطلا ولاغيا وغير ذي مفعول أو أثر . ويقرر أن كل من يخالف المرسوم يتعرض للمطالبة من جانب الحكومة المقبلة لناميبيا المستقلة بدفع التعويض .

Digitized by UNOG Library

٦٥ - ونظرا لأن ناميبيا هي من أكبر المنتجين لليورانيوم ، فقد أصبح المجلس ، نيابة عن ناميبيا ، عضوا كاملا في الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وهو يشترك على نحو فعّال في تلك المنظمة لتحقيق عدة أمور من بينها منع جنوب افريقيا (التي تستغل على نحو غير شرعي اليورانيوم الناميبي) من الحصول على معلومات بشأن تكنولوجيا استخراج وتجهيز اليورانيوم ، ومن الاشتراك في المشاريع ذات العلاقة ، والندوات والأفرقة العاملة . وعملا على حماية موارد ناميبيا البحرية ، صار المجلس طرفا في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار . كما ان حماية المصالح الاقتصادية والاجتماعية للشعب الناميبي هي السبب الذى يفسر عضوية المجلس في هيئات ادارة وكالات الأمم المتحدة .

٦٦ - ويواصل العديد من الدول ، من جميع المناطق الجغرافية القيام ، على نحو منفرد ، باتخاذ تدابير مناهضة للفصل العنصرى . وقد اتخذت هذه التدابير عن طريق تنفيذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن التي تدعو الى عزل حكومة جنوب افريقيا في الميادين الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية والتجارية والرياضية والثقافية وغيرها من الميادين . بيد أن امكانية اتخاذ اجراء جماعي عن طريق مجلس الأمن قد أحبطت حتى الآن باستخدام حق النقض للوقوف في وجه التدابير الشاملة الالزامية ضد الفصل العنصرى .

٦٧ - ويستمر الشركاء التجاريون لجنوب افريقيا في تزويد هذا البلد بالموارد والتكنولوجيا مما أدى الى تمكين الحكومة من مضاعفة عمليات القمع ضد المعارضين للفصل العنصرى داخل جنوب افريقيا ، فضلا عن قيامها بأعمال عدوانية ضد دول خط المواجهة . وقد تسبب هذان النشاطان في احداث أضرار جسيمة ومعاناة بالغة . فقد قدرت الأضرار المادية التي لحقت بأنغولا وحدها بما يزيد على ١٠ بلايين من الدولارات . ولم تكترث جنوب افريقيا حتى الآن بما يتصل بالموضوع من قرارات مجلس الأمن التي تدعو الى تقديم تعويض فورى وكاف الى انغولا وليسوتو بسبب الدمار الذى لحق بهما .

٦٨ - واستنادا الى تقييم شامل للأدلة المتصلة بالآثار الصحية النفسية المترتبة على الفصل العنصرى ، درس المؤتمر الدولي المعني بالفصل العنصرى الذى انعقد في برازافيل في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ ، برعاية منظمة الصحة العالمية ، حاجات وأولويات العمل فيما يتعلق بالرعاية الصحية لضحايا الفصل العنصرى . ونتيجة هذه العملية ، أنشئ فريق عمل مشترك بين حركة التحرير الوطني ومنظمة الصحة العالمية . وكان الهدف الرئيسي من برنامج المساعدة الذى تضطلع به منظمة الصحة العالمية هو اتاحة مستوى صحي معقول للاجئين من ضحايا الفصل العنصرى . لذا فقد ساعدت منظمة الصحة العالمية بلدان خط المواجهة تلك وغيرها من البلدان التي تستضيف اللاجئين في انشاء مرافق صحية ملائمة . وفي مجتمعات اللاجئين ، تقدم منظمة الصحة العالمية مساعدة للسلطات الصحية بغية تقييم الحالة الوبائية والسيطرة عليها لا سيما في المناطق التي تأثرت بالأعمال العدائية .

Digitized by UNOG Library

ثالثا - موجز الردود التي وردت من الحكومات

٦٩ - وكما جاء في الفقرة ٤ أعلاه ، فان بعض الردود التي وردت من الحكومات لم تقدم معلومات عن التدابير المحددة التي اتخذتها لتنفيذ مواد ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية . وقدمت الحكومات في ردودها تفسيرات تتعلق بمغزى ونطاق الميثاق . وفي هذا الصدد ، كانت الآراء التي أعربت عنها الحكومات ، كل على حدة ، متشابهة تماما في تأكيدها على أهمية الميثاق وآثاره البعيدة المدى . وقد عكست الردود أيضا بصورة موحدة وجلية الرأى القائل أن الميثاق قد ظل غير منفذ الى حد بعيد . وفي هذا السياق ، حددت بعض الحكومات مجالات انتقد فيها تنفيذ الميثاق على نحو واضح . وقدمت حكومات أخرى مقترحات بشأن التدابير المطلوبة للقيام بالتنفيذ الكامل .

٧٠ - وعلى وجه العموم ، أشارت الحكومات الى انها تعتبر الميثاق وثيقة أساسية في ميدان العلاقات السياسية والاقتصادية . وذكرت الحكومات انها تنظر اليه باعتباره يعكس على نحو سليم حقائق ظاهرة الاعتماد المتبادل ، لا سيما في مجال العلاقات الاقتصادية العالمية . كما انها رأت في الميثاق تحديدا لعدد من المفاهيم التي وردت في الاعلان المتعلق باقامة نظام اقتصادى دولي جديد (قرار الجمعية العامة ٣٢٠١ (د-٦) المؤرخ في ١ أيار/مايو ١٩٧٤) . ويشدد الميثاق ، شأنه شأن الاعلان المذكور ، على أهمية الخروج بالبلدان النامية من حالة التبعية التي هي فيها . كما انه يولي أهمية مساوية لتوسيع التعاون الدولي من أجل تحقيق العدل والتوازن في الاقتصاد العالمي . وهو يعزز الدعوة الى ايجاد قواعد جديدة وتقدمية فيما يتعلق بممارسة السيادة على الموارد الطبيعية . وعن طريق هذه الممارسة ، يستهدف الميثاق مواجهة ما تعانيه البلدان النامية من عراقيل عن طريق وضع تلك البلدان على قدم المساواة مع العالم المتقدم النمو ، وتعزيز قوتها الموازية في علاقتها بالمصالح الاقتصادية للعالم المتقدم النمو .

٧١ - وترى الحكومات ، اذ تنظر الى الميثاق بالاقتران بالاعلان المتعلق باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، أن الميثاق قد قدم التوجيه الأساسي للقيام على نحو عملي باعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس منصف وديمقراطي . وقد تمسك عدد من الحكومات بالرأى القائل بأنه لا يمكن الفصل بين تنفيذ الميثاق وتنفيذ المقررات المتعلقة باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، فدفعت بأن جهودها لتنفيذ الميثاق تتجلى في دعمها (في المحافل الوطنية والاقليمية والدولية) للتدابير والقرارات الرامية الى تحقيق تغيرات هيكلية في الاقتصاد العالمي ، ولبدء مفاوضات عالمية ذات صلة ، ولتحسين الحالة الاقتصادية العامة للبلدان النامية .

Digitized by UNOG Library

٧٢ - وأشارت بعض الحكومات الى أن مبادئ الميثاق وأحكامه تتجاوز اطار العلاقات الاقتصادية فيما بين الدول . وترى هذه الحكومات أن مبادئ الميثاق وأحكامه لها مغزى هام لا يفتأ يتزايد بالنسبة للعلاقات فيما بين الدول بوجه عام . وبالنسبة لهذه الحكومات يحتوى الميثاق على فكرة " المساواة الموضوعية " التي تستهدف التعويض عن أوجه عدم المساواة ، ويعيد تأكيد سلطة الدول على الوكلاء الاقتصاديين العاملين في أراضيها ، وفضلا عن ذلك ، فمن رأى هذه الحكومات أن الميثاق يحدد اطارا قانونيا يتمشى مع مجتمع دولي تعيش فيه الدول على قدم المساواة ، ويسهم هو ذاته في احداث تحول تحقيقا لهذه الغاية . لذا فقد اتبعت هذه الدول نهجا مؤداه أن الجهود المبذولة لتنفيذ الميثاق تتبدى في المواقف التي اتخذتها ضد الاستعمار ، وتدخل الدول في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، والأشكال المتعددة للقسر الاقتصادى . ورأت بعض الحكومات أيضا أن الجهود المبذولة لتحقيق السلم والأمن على الصعيد العالمي ، عن طريق المناداة بنزع السلاح العام الكامل واتخاذ الخطوات العملية المفضية الى ذلك ، تشكل جزءا من عملية تنفيذ الميثاق .

٧٣ - وذكرت بعض الحكومات في ردودها أن مواد الميثاق التي تتسم بأهمية سياسية حاسمة ما زالت تنتظر التنفيذ . وفي هذا السياق ، أشارت تلك الحكومات الى أن بعض البلدان النامية ما انفكت تواجه التمييز بسبب مذاهبها الفكرية أو الاقتصادية أو نظمها السياسية . وكما ذكرت حكومات أخرى ، فان التسارع الجارى في سياق التسلح والتهديد المتزايد بالحرب النووية يتناقض بشدة مع الحالة التي كانت سائدة في الأعوام السابقة والتي أعقبت اقرار الميثاق ، حين بعثت عملية الانفراج بعض الأمل في تحقيق السلم والأمن العالميين . وكانت ضخامة المشاكل الاقتصادية التي تواجهها البلدان النامية والحالة الراهنة للاقتصاد العالمي ، الذى يتطلب اعادة تشكيل هياكله ، من العوامل التي ذكرتها الحكومات لايضاح مدى عدم تنفيذ الميثاق . وأكد عدد كبير من الحكومات على أن أعمال العدوان الاقتصادى ، التي تتخذ شكل التهديدات ، أو العقوبات التجارية أو غيرها من وسائل القسر الاقتصادى التي تقوم بها بعض البلدان ضد بلدان أخرى ، تتنافى مع أهداف الميثاق وأحكامه . ورأت هذه الحكومات أن هذه الأعمال تستخدم كأدوات للضغط السياسي بهدف التأثير على عملية اتخاذ القرارات السيادية في البلدان المستهدفة .

٧٤ - وكما ذكر أعلاه ، قدمت الحكومات ، في ردودها الى الأمين العام ، آراء وملاحظات تتعلق ، بوجه عام ، بالميثاق ، وكذا بحالة تنفيذه . وقد أدرجت هذه الردود على النحو الملائم ، بشكل أو بآخر ، في مختلف أجزاء هذا التقرير . لذا فقد بذل جهد ، في الجدول الموجز أدناه ، لاستخلاص معلومات من ردود الحكومات لا تنعكس في مكان آخر من هذا التقرير . وتستند المعلومات التالية على ردود الحكومات ، وتركز على التدابير التي اتخذتها ، منفردة ، لتنفيذ مواد الميثاق . وتتوفر النصوص الكاملة للردود الواردة من الحكومات بلغاتها الأصلية لغرض الرجوع اليها .

../..

Digitized by UNOG Library

Blank page

Page blanche

Digitized by UNOG Library

جدول : عرض اجمالي لردود الحكومات بشأن تنفيذها ميثاق حقـــــــ

	المواد ١ و ٢ و ٧	المواد ٤ و ٩ و ١٣ و ١٧ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦	المواد ٣ و ١٢ و ٢٠ و ٢١ و ٢٣	المواد ٨ و ١٨ و ١٩	المواد ١٠ و ١٧ و ٢٢
	ـ الحق في اختيار النظم السياسية والاجتماعية والثقافية ـ الممارسة الحرة للسيادة الكاملة الدائمة ـ مسؤولية النهوض بالانماء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي	ـ الحق في مزاولة التجارة الدولية وغيرها من وجوه التعاون الاقتصادي بغض النظر عن الاختلافات في النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية ـ مسؤولية التعاون في ميادين الاقتصاد والاجتماع والثقافة والعلم والتكنولوجيا ـ التعاون مع البلدان النامية للتعجيل في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية	ـ استغلال الموارد الطبيعية المشتركة ـ المشاركة في التعاون دون الاقليمي والاقليمي والاقليمي ـ التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية	ـ اقامة علاقات اقتصادية دولية رشيدة ومنصفة واجراء تغييرات هيكلية ـ توسيع التجارة وتحريرها ـ تحسين وتوسيع نظام التعريفات المعممة غير المتسمة بالمعاملة بالمثل وغير التمييزية لصالح البلدان النامية	ـ الحق في الاشتراك الكامل في عملية وضع القرارات على الصعيد الدولي لحل المشاكل الاقتصادية والمالية والنقدية ـ تدفق الموارد الى البلدان النامية
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	ان المساواة والاعتراف بسيادة الدول وعدم تدخل التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين والتعايش السلمي تنسجم انسجاما كاملا مع مبادئ السياسة الخارجية للاتحاد السوفياتي ومع سياسته في تنمية وتعميق التعاون المتعدد الأطراف ذي الفوائد المتبادلة مع الدول الأخرى .	يقدم الدعم الى البلدان النامية . وقد بلغت مساعدته لتلك الفئة من البلدان ما يتوخى عن ٣٨ بليون روبل . وان النسبة بين المساعدة والناتج القومي الاجمالي التي بلغت نسبتها ١ في المائة خلال السنوات الخمس الماضية ارتفعت الى ١ر٣ في المائة في عام ١٩٨١ . وقد تم بناء ما يقارب ١٨٠٠ مشروع صناعي ومحطة كهربائية ومنشآت أخرى بمعونة من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في البلدان النامية . وسيرتفع حجم تجارة الاتحاد السوفياتي مع البلدان الاشتراكية ٥ر٢ من المرات ومع البلدان الرأسمالية المتقدمة النمو ٤ر٢ من المرات ومع البلدان النامية ٨ر٢ من المرات ، وذلك بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٣ . وفيما يتصل بعدم التمييز في التجارة الدولية ، يلتزم الاتحاد السوفياتي بأحكام الميثاق ذات الصلة.	يشترك في مجلس التعاضد الاقتصادي الذي يقدم مثلا صادقا للتعاون المنصف ذي الفوائد المتبادلة . وتسعى البلدان الاشتراكية لتنظيم التعاون مع البلدان النامية بصورة تساعدها فيها على ايجاد الحل الشامل للمشاكل الاجتماعية ـ الاقتصادية لصالح سكانها بصورة اجمالية .	ان تعزيز اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد والتغلب على العقبات الرئيسية في وجه التنمية الاقتصادية في البلدان النامية تشكل جزءا متكاملا من سياسته الاقتصادية الخارجية وسياسة البلدان الاشتراكية الأخرى . فتفعيل اعتماد الميثاق بزمن طويل ، ورفع الاتحاد السوفياتي من طرف واحد الرسوم الجمركية عن المستوردات من البلدان النامية . ويعارض الاتحاد السوفياتي العزلة الاقتصادية وهيمنة التجارة العالمية الخالية من الحمائية وما يتصل بها من العوائق التي تعرقل تنميتها .	

Digitized by UNOG Library

المواد ٥ و ٦ و ٤ و ٢٨	المادة ١٥	المادة ١٦	المادتان ٢٩ و ٣٠	المادتان ٣١ و ٣٢
— الحق في الانضمام الى منظمات منتجي السلع الأولية — عقد اتفاقات متعددة الاطراف للسلع الاساسية — تسويات في أسعار صادرات البلدان النامية بالنسبة لأسعار وارداتها	— تحريز نزع السلاح العام والكامل واستخدام الموارد التي يفرج عنها في مجالات التنمية	— القضاء على الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري والاستعمار الجديد وجميع أشكال العدوان الأجنبي والاحتلال والسيطرة	— استكشاف واستثمار قاع البحار والمحيطات وباطن أرضها للأغراض السلمية — حماية البيئة وحفظها والارتقاء بها	— واجب الاسهام في توسيع الاقتصاد العالمي توسعا متوازنا — عدم استخدام الاكراه الاقتصادي والسياسي

يواصل اتباع نهج تخفيف التوتر الدولي ، والحيلولة دون خطر الحرب النووية وكبح جماح سباق التسلح وتنفيذ تدابير نزع السلاح . ويؤيد تخفيض الميزانيات العسكرية واستعمال الأموال المحررة بذلك من أجل التنمية الاقتصادية . وقد قدم اقتراحات محددة في هذا الشأن داخل الأمم المتحدة وخارجها على حد سواء . واقترحت الدول الأطراف في معاهدة وارسو على الدول الاعضاء في منظمة حلف شمال الاطلسي عقد محادثات بشأن مسألة الحد من الانفاق العسكري وتخفيضه .

Digitized by UNOG Library

	المواد ١ و ٢ و ٧	المواد ٤ و ٩ و ١٣ و ١٧ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦	المواد ٣ و ١٢ و ٢٠ و ٢١ و ٢٣	المواد ٨ و ١٤ و ١٨ و ١٩
١ افغانستان	اختارت افغانستان بالفعل نظامها الاقتصادي والسياسي والثقافي ، واضعة نصب عينها مسؤوليتها في النهوض بانماء شعبها في هذه المجالات . تهدف الاستراتيجية الاقتصادية للحكومة الى ضمان النمو المخطط للقوى المنتجة واعادة البناء التدريجي للهيكل الاقتصادي المتعدد الاشكال والمتنوع عن طريق خطط قصيرة وطويلة الأجل هي الآن قيد التنفيذ . ان اهداف خطط التنمية الاجتماعية — الاقتصادية هي : تعزيز القطاع العام للاقتصاد ؛ زيادة المنتجات الزراعية والصناعية فضلا عن زيادة توليد الطاقة الكهربائية ؛ توسيع الانشطة في مجالات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية ؛ توسيع التجارة الخارجية والنهوض بها ؛ تشجيع وتوجيه القطاع الخاص ؛ والانتفاع بالموارد المحلية والاجنبية لاعادة بناء واصلاح الهيكل الزراعي والصناعي والاجتماعي المتضرر . ومنذ ثورة نيسان/ابريل تم توزيع ما مجموعه ٧٣٧ ٠٠٠ هكتار من الاراضي مجانا على ٢٩٨ ٠٠٠ اسرة من اسر الفلاحين وهناك مايزيد عن ٧٠٠ ٠٠٠ هكتار جاهزة للتوزيع ؛ وقد تم تسجيل ١ ٢٦٣ تعاونية للفلاحين وأكثر من ٣٠٠ لجنة فلاحية لتوزيع مياه الري توزيعا عادلا ؛ وقد شرع في تنفيذ ٤٢٥ مشروعا جديدا في الميدانين الاجتماعي — الاقتصادي ، تقدر استثمارتها بـ ٩٨ بليون افغاني .	اشتركت افغانستان بنشاط في التجارة الدولية وغير ذلك من اشكال التعاون الاقتصادي . وكان شركاؤها الرئيسيون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وباكستان والهند وجمهورية المانيا الديمقراطية والمملكة المتحدة وتشيكوسلوفاكيا والولايات المتحدة وسويسرا . وترحب افغانستان أيضا باعتماد برنامج العمل الجديد الاساسي (في الثمانينات لصالح اقل البلدان نموا) وتدعو الى تنفيذه العاجل .	اشتركت افغانستان في التعاون على الصعيد دون الاقليمي والصعيدين الاقليمي والاقاليمي . وساهمت باستمرار في عمل المنظمات الدولية ودأبت افغانستان دائما على دعم البلدان النامية في تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بينها ، وترحب ببرنامجي عمل التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، لاسيما خطة عمل كاركاس وبرامج عمل البلدان غير المنحازة .	اظهرت جملة مبيعات التجارة الخارجية للفترة ١٩٨٢—١٩٨٣ فائضا بمقدار ١ر٢٢ مليون دولار . وبلغ ثمن الصادرات خلال الفترة ذاتها ٣٦ر٦٩٠ مليون دولار ، اى بزيادة ٣ في المائة عن العام السابق . وبلغت نسبة الصادرات الى مناطق المقايضة ٦٣ في المائة والى المناطق غير المقايضة ٣٧ في المائة من المجموع . وقد ازدادت الواردات خلال الفترة ١٩٨٢—١٩٨٣ بنسبة ٥ في المائة فبلغت ٢٦ر٦٣٨ مليون دولار .

Digitized by UNOG Library

المواد ١٠ و١٧ و٢٢	المواد ٥ و٦ و١٤ و٢٨	المادة ١٥	المادة ١٦	المادتان ٢٩و٣٠	المادتان ٣١و٣٢
	ترغب افغانستان في الانضمام الى منظمات منتجي السلع الأولية وترحب بابرام اتفاقات طويلة الأجل ومتعددة الاطراف للسلع الاساسية	ستبذل افغانستان الجهود للدفاع عن السلم العالمي وبلوغ اهداف هذه المادة والسعي الى تفكيك القواعد العسكرية في اراضي الشعوب الاخرى .			

Digitized by UNOG Library

	المواد ١ و ٢ و ٧	المواد ٤ و ٩ و ١٣ و ١٧ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦	المواد ٣ و ١٢ و ٢٠ و ٢١ و ٢٣	المواد ٨ و ١٨ و ١٩
اكوادور	يعكس دستور اكوادور الذي تم اقراره عن طريق استفتاء شعبي رغبات الشعب فيما يتعلق بالنظام الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي اختاره لتحقيق تنميته . وقد اشتركت الفرق الاشتراكية والمؤسسات الوطنية للقطر في الاعداد لخطط التنمية . ويعتبر الانتفاع بالموارد الوطنية واعادة التوزيع المنصف للدخل عاملين مستخدمين في تحديد اولويات المشروع. وتتضمن الاهداف الوطنية تعزيز النظام الديمقراطي والنهوض بالتنمية الاقتصادية وتحقيق العدل الاجتماعي .	دعت اكوادور الى اقرار اتخاذ تدابير عاجلة على الصعيد المتعدد الأطراف لمساعدة البلدان النامية في معالجة القضايا الملحة التي ادت الى تفاقم مشاكل التخلف وشكلت تهديدا مباشرا للمجتمع الدولي .		اشتركت اكوادور في كافة الجهود الرامية الى الوصول الى تفاهم اقتصادي دولي يؤدي الى توسيع الاقتصاد العالمي ويعجل في عملية اقامة نظام اقتصادي دولي جديد من خلال اعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية الدولية التي ستفتح ايضا اسواقا لصنوعات البلدان النامية عن طريق تخفيف العوائق التجارية والحمائية.
بورما	ان احكام الميثاق المتعلقة بالسيادة على الموارد الطبيعية والسياسة الاقتصادية والاستثمارات هي مشابهة من حيث المبدأ لتلك المنصوص عليها في دستور بورما .			
جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية		تتاضل تشيكوسلوفاكيا من أجل تحقيق تعاون متكافئ ومتبادل الفائدة مع جميع البلدان . وهي مستعدة للمضي في اسهامها في تطبيع العلاقات الاقتصادية والتعاون الاقتصادي وتوسيع نطاقهما فيما بين جميع البلدان بغض النظر عن نظمها الاجتماعية ـ الاقتصادية		تمنح تشيكوسلوفاكيا في اطار نظام الافضليات التعريفية المعممة افضليات جمركية لـ ١١٩ بلدا من البلدان النامية و٣٢ بلدا من اقل البلدان نموا . وتدعم المتطلبات الحرة التي تتطلبها البلدان النامية والتي تهدف الى اعادة ترتيب نظام العلاقات الاقتصادية الدولية .

Digitized by UNOG Library

المواد ١٠ و ١٧ و ٢٢	المواد ٥ و ٦ و ١٤ و ٢٨	المادة ١٥	المادة ١٦	المادتان ٢٩ و٣٠	المادتان ٣١ و٣٢
					دافعت عن اعادة تشكيل هيكل التجارة الدولية لضمان عدالة تحديد أسعار السلع الأساسية

Digitized by UNOG Library

	المواد ١ و ٢ و ٧	المواد ٤ و ٩ و ١٢ و ١٧ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦	المواد ٣ و ١٢ و ٢٠ و ٢١ و ٢٣	المواد ٨ و ١٤ و ١٨ و ١٩
جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية	مهتمة بتنمية تعاون اقتصادي دولي واسع النطاق وبفائدة متبادلة مع جميع الدول التي ترغب بالمثل في هذا التعاون	تؤيد بفعالية تنمية تعاون دولي وتقدم المساعدة الى البلدان النامية. يقوم ١ ٢٠٠ مشروع اوكراني، في اطار العلاقات الاقتصادية الأجنبية للاتحاد السوفياتي، بتصدير منتجات صناعية الى ١١٢ بلدا، ٧٤ منها بلدان نامية. وان ٧٠ ٪ من المنشآت المبنية في البلدان النامية بمساعدة تقنية من الاتحاد السوفياتي، تنطوي على مشاركة اوكرانية. ولاوكرانيا روابط علمية وتقنية مع ٩٢ دولة، منها ٥٤ بلدا ناميا. وتتألف المستوردات الى جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية من بضائع من ٦٨ بلدا، منها ٤٥ بلدا في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية. ويشارك ٢٣ ٠٠٠ مواطن أجنبي أتوا من ٩٠ بلدا، بما في ذلك البلدان النامية، في المؤسسات التعليمية في جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية.		تؤيد بفعالية اعادة تشكيل نظام العلاقات الدولية بأكمله، بما في ذلك العلاقات الاقتصادية، على أساس عادل ومنصف وديمقراطي.
جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية	دأبت جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية باستمرار على دعم المطالب العادلة للبلدان النامية وهي تزوّد هذه البلدان بالمساعدة الاقتصادية وتسعى الى تعميق وتوسيع التعاون الذي يعود بفوائد متبادلة، مع جميع البلدان على أساس الاحترام المتبادل والمساواة والقضاء على جميع أشكال التمييز.	تمثل محتويات ومبادئ وأهداف تعاون البلدان الاشتراكية مع البلدان النامية في الميادين الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية، شكلا جديدا من العلاقات الدولية مضاد لنظام استغلال الموارد الذي تفرضه الامبريالية. وتعتمد البلدان الاشتراكية على البلدان النامية في ايلاء الاهتمام الواجب بمصالحها، على النحو المنصوص عليه في المادة ٢٠.	تحثّد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية الشروع فورا باجراء محادثات عالمية في اطار الامم المتحدة وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٤/١٣٨.

Digitized by UNOG Library

المواد ١٠ و ١٧ و ٢٢	المواد ٥ و ٦ و ١٤ و ٢٨	المادة ١٥	المادة ١٦	المادتان ٢٩ و ٣٠	المادتان ٣١ و ٣٢
		ناشدت الدول الأطراف في معاهدة وارسو البلدان الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي بأن تشرع في مفاوضات مباشرة فورا بغية التوصل الى اتفاق بشأن عدم زيادة النفقات العسكرية بعد ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ وبشأن اتخاذ تدابير محددة من أجل تخفيض لاحق في النفقات العسكرية لكلا الطرفين، لكي يمكن استخدام الموارد المحررة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما فيها تنمية البلدان النامية .			

تؤيد مبادرة البلدان غير المنحازة بشأن عقد مؤتمر دولي معني بالمشاكل التقديرية والمالية بمشاركة البلدان المعنية .

Digitized by UNOG Library

	المواد ١ و ٢ و ٧	المواد ٤ و ٩ و ١٣ و ١٧ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦	المواد ٣ و ١٢ و ٢٠ و ٢١ و ٢٣	المواد ٨ و ١٤ و ١٨ و ١٩
الجمهورية الديمقراطية الالمانية	تعترف بحق الدول في ممارسة السيادة على مواردها بحرّية. وهي لا تجيز التدخل في شؤونها الداخلية. وان نظمها السياسية والاجتماعية والثقافية تنسجم مع رغبة شعبها، الذى تقوم بتعزيز تنميته في هذه المجالات. ففي عام ١٩٨٣، كان الأداء الاقتصادى الوطني في اتجاه صاعد. فالانتاجية المتزايدة في العمل والتخفيض في مدخلات معينة في مجال الطاقة والمدخلات المادية هما سبب هذا النمو الذى أدى الى ظروف معيشية محسّنة.	عطت دوما على تنمية وتعزيز العلاقات التجارية المتكافئة الخالية من التمييز، والاكراه، والحواجز التجارية المصطنعة، بين جميع الدول بغض النظر عن نظمها الاجتماعية. وقد تعاونت في المجالات المحددة في المادة ٩ للنهوض بالتقدم الاجتماعي والاقتصادى العالمي. وبحلول عام ١٩٨٢، أبرمت الجمهورية الديمقراطية الالمانية مع البلدان النامية ٦١ اتفاقا تجاريا، و ٤ اتفاقات مدفوعات، و ٢٨ اتفاقا بشأن التعاون التقني، و ٤٨ اتفاقا بشأن التعاون الاقتصادى والعلمي والصناعي. وقد تخرّج من معاهد الجمهورية الديمقراطية الالمانية الأكاديمية والتقنية خلال عام ١٩٨٢، ومنذ عام ١٩٧٠، ١ ٤٣٥ مواطنا من البلدان النامية، وكان ما ينوف عن ٢٠ ٠٠٠ اختصاصي من الجمهورية الديمقراطية الالمانية يعملون في البلدان النامية. وتم تكثيف التعاون مع الدول الرأسمالية المصنّعة.	هي عضو في مجلس التعاضد الاقتصادى. ويعلّق الأعضاء أهمية كبيرة على تنمية العلاقات التعاقدية بين المجلس والبلدان. وتنظر بصورة ايجابية الى الاجراءات التي اتخذتها البلدان النامية لتكثيف التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية. وهي مستعدة لتشجيع التعاون المناسب فيما بين الدول المتجاورة وقد تكون مستعدة لنقل الخبرة التي حصلتها من التعاون فيما بين بلدان مجلس التعاضد الاقتصادى	تشارك العديد من البلدان النامية في مصالحها في التكامل في التصدير والاستيراد. فهي لا تجبي ضرائب استيراد على السلع الآتية من البلدان النامية ولا تفرض حواجز تجارية غير جمركية من شأنها التمييز ضد هذه البلدان.
رومانيا	تقيم علاقاتها مع الدول على احترام الاستقلال والسيادة الوطنية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والمصلحة المتبادلة، وعدم اللجوء الى القوة. أبرمت ١٥ معاهدة صداقة وتعاون، و ٧٩ اعلانا مشتركا وافيا، و ٢٥ اتفاقا طويل الآجل للتعاون التقني مع الدول، وبصرف النظر	تؤيد بثبات جهود البلدان النامية للاسراع في تقدمها الاقتصادى والاجتماعي.	أسهمت في صياغة العديد من أنشطة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية والبدء بها. ففي عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٤ استضافت اجتماعات لمجموعة الـ ٧٧ بشأن تدريب الموظفين الصناعيين وبشأن التعاون في الزراعة والأغذية. وأبرمت اتفاقات تعاونية مع عدد من البلدان	قدمت اقتراحات عملية وتعاونت مع الدول الاخرى لازالة نواحي التفاوت والجور في العلاقات الاقتصادية الدولية. وبذلت الجهود لمكافحة الحمائية، واستئصال الممارسات التجارية التي تتصف بالتمييز، واقامة علاقة منصفة بين أسعار المواد الخام وأسعار الصناعات. وسعت بصورة

Digitized by UNOG Library

المواد ١٠ و ١٧ و ٢٢	المواد ٥ و ٦ و ١٤ و ٢٨	المادة ١٥	المادة ١٦	المادتان ٢٩ و ٣٠	المادتان ٣١ و ٣٢

كانت دوما تؤمن بأن الحل للمشاكل الاقتصادية العالمية يستلزم مشاركة جميع الدول بالتساوي في عملية اتخاذ القرارات وترى أن الأمم المتحدة هي أنسب منبر عالمي يكفل التعاون المتكافئ فيما بين الدول في ذلك المجال. وينبغي أن تعالج المسائل النقدية والمالية وأن تحل في المحافل العالمية باشتراك جميع الدول على قدم المساواة. وهي تعتبر أن الاقتراح المقدم في مؤتمر القمة السابع لبلدان عدم الانحياز هو خطوة في الاتجاه الصحيح. وقد تم في عام ١٩٨٢ اعتماد مبلغ اجمالي قدره ١ ٥٨٧ر٧ من ملايين الماركات لبرنامج المعونة المقدم للبلدان النامية. وخلال العام ذاته، كانت المعونة المادية والمالية المقدمة لأقل البلدان نموا تساوي في قيمتها ٢٥٩ مليون مارك.

تؤيد المادة ٥ طالما أيدت اعادة هيكلة التجارة الدولية من أجل كفالة أسعار معتدلة للسلع. انها تؤدي الي تدعيم الاستقلال الاقتصادي للبلدان النامية وهي تدعم الطالب من أجل نهج متكامل ازاء قضايا السلع الدولية.

تتمسك بشدة بقرارات ومقررات الأمم المتحدة التي تهدف الى ازالة الاستعمار والفاشية والفصل العنصري. ليس لها أية علاقات مع جنوب افريقيا.

موقعة على اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار وتؤيد الطالب بأن تمتنع الدول عن الأعمال التي تتعارض مع الاتفاقية أو تحبط مقاصدها. كما أنها تتخذ نهجا متكاملا في وضع سياسات تتصل بحماية البيئة. وهي تستنكر التهديد بالقوة واستعمالها، والمقاطعة الاقتصادية، وحالات فرض الحظر وغير ذلك مما يسمى جزاءات تتعارض مع القانون الدولي.

قدمت اقتراحات عملية تتصل بتخفيض نسب الفائدة المرتفعة على القروض الدولية للبلدان النامية. تدعم اجراء زيادة ملموسة في المساعدة المالية الدولية المقدمة الى البلدان النامية واعتماد تدابير فورية لحل المشاكل التي تواجه البلدان النامية في الوقت الحاضر. وتقدمت الى الأمم المتحدة ومؤتمر الأمم المتحدة

بما أن الموارد المادية والبشرية تحول الى أغراض غير انتاجية بفعل سباق التسلح، اقترحت رومانيا، من بين التدابير الاخرى لنزع السلاح، تجميد النفقات العسكرية وتخفيضها، كخطوة أولى بنسبة ١٠ الى ١٥٪ سنويا، وأن يستخدم جزء من الأموال المحررة

Digitized by UNOG Library

	المواد ١ و ٢ و ٧	المواد ٤ و ٩ و ١٣ و ١٧ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦	المواد ٣ و ١٢ و ٢٠ و ٢١ و ٢٣	المواد ٨ و ١٤ و ١٨ و ١٩
رومانيا (تابع)	عن أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية. ونظرا لأهمية الاعتماد على النفس في عملية التنمية، بذلت الحكومة الجهود لتعبئة الموارد الوطنية كي تعجّل في التصنيع وتنمّي الزراعة وتعزز العلم والفن وثقافة الشعب. وفي العقود الأربعة الماضية، ازداد الانتاج الصناعي ٥٣ مرّة، والانتاج الزراعي ٣ مرّات، والدخل القومي ١٦ مرّة.		النامية وأنشأت مع هذه البلدان ٣٠ شركة مشتركة للانتاج والتسويق.	حثيثة لتخفيف وازالة العقبات في وجه التجارة العالمية. وهي تدعم الاسراع في البدء في مفاوضات عالمية تؤدي الى اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد.
سانت لوسيا	سبق أن مارست حقوقها في تنظيم وممارسة السلطة على الاستثمارات الأجنبية عن طريق التفاوض على اتفاق مع المملكة المتحدة. وتعمل حاليا على وضع اتفاق مشابه مع جمهورية المانيا الاتحادية بشأن حماية الاستثمارات. وتسعى لكفالة الابقاء على تسرّب القطع الأجنبي عند حد أدنى.	قامت بربادوس وترينيداد وتوباغو وجامايكا وغيانا بصورة طوعية بتفضيل البلدان الأقل نموا شل سانت لوسيا في طلبها للقروض من أجل التنمية.	تشترك في الاتحاد الكاريبي، والسوق المشتركة لشرقي منطقة البحر الكاريبي والبنك المركزي، ومنظمة الدول الامريكية، واللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية. وتشترك بفعالية في الأنشطة الاقليمية المتصلة بالصحة والتعاون التقني والتعليم والتجارة.	
السويد				بينما تعتبر السويد أن الميثاق يقدم للدول الأعضاء وسيلة للتعبير عن المبادئ العامة التي ينبغي أن توجه العلاقات الاقتصادية الحكومية الدولية في اطار نظام اقتصادي دولي جديد، لديها بعض التحفظات فيما يتصل ببعض القضايا المحددة. وما زالت تعتبر المبادئ الأساسية للميثاق وأهداف ومقاصد الاستراتيجية الانمائية الدولية مبادئ توجيهية هامة لتحسين العلاقات الدولية، لا سيما فيما يتصل بالعلاقات مع البلدان النامية.

Digitized by UNOG Library

المواد ١٠ و ١٧ و ٢٢	المواد ٥ و ٦ و ١٤ و ٢٨	المادة ١٥	المادة ١٦	المادتان ٢٩ و ٣٠	المادتان ٣١ و ٣٢
للتجارة والتنمية ومجموعة الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة اقتراحا بالغاء الدين الخارجي على أشد البلدان فقرا وتخفيض واعادة جدولة الديون المترتبة على البلدان النامية الاخرى.		بهذه الطريقة لتنمية البلدان التي أجريت هذا التخفيض وجزء آخر للجهود الانمائية للبلدان النامية.			

Digitized by UNOG Library

	المواد ١ و ٢ و ٧	المواد ٤ و ٩ و ١٣ و ١٧ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦	المواد ٣ و ١٢ و ٢٠ و ٢١ و ٢٣	المواد ٨ و ١٤ و ١٨ و ١٩
الصين	ان ملكية الشعب لوسائل الانتاج تشكل قاعدة النظام الاقتصادي للصين. ويتم استكمال الدور الرئيس للاقتصاد المخطط عن طريق نظام السوق. ويشكل هذا الى جانب تنشيط الاقتصاد المحلي والانفتاح على العالم الخارجي، سياسة الدولة. وتحافظ الصين على حقها في السيادة على مواردها وأنشطتها الاقتصادية.	تسعى الصين الى اقامة وتطوير العلاقات مع البلدان الاخرى على أساس من الاحترام المتبادل والعزوف عن العدوان وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والمساواة والفائدة المتبادلة والتعايش السلمي. وقد اقامت الصين علاقات تجارية مع ١٧٤ بلدا ووقعت اتفاقات وبروتوكولات تجارية مع ٨٩ من هذه البلدان ومع الاتحاد الاقتصادي الاوروبي. وهي تقدم المساعدات لأقل البلدان نموا وللبلدان الفقيرة الاخرى كما تقدم قروضا بدون فائدة أو بفائدة منخفضة للبلدان النامية. وفي عام ١٩٨٣ ساعدت الصين في بناء ما يزيد على ١ ٢٠٠ مشروع في ٧٦ بلدا ناميا وزودتها بما يربو على ١٨٠ ٠٠٠ خبير فني.	تدعم الصين التعاون بين الجنوب والجنوب وترغب في تعزيز التعاون الاقتصادي والتقني مع البلدان النامية.	تحبّذ الصين حوار الشمال والجنوب وتؤمن بأن التعاون بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ينبغي أن يستند في مجالات التجارة والمال والتكنولوجيا، الى اعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية الدولية غير العادلة وغير المنصفة، اعادة متواصلة.
فنلندا				أيدت فنلندا في مختلف المحافل، تعزيز الحلول والمقترحات التي تتفق مع أهداف الميثاق. واستمرت في دعم المفاوضات العالمية في اطار الامم المتحدة. ويعني نجاح المشاورات الجارية بشأن هذه المفاوضات ظهور امكانيات جديدة لتنفيذ الميثاق.

Digitized by UNOG Library

المواد ١٠ و١٧ و ٢٢	المواد ٥ و٦ و٧ و٨ و٢٨	المادة ١٥	المادة ١٦	المادتان ٢٩ و ٣٠	المادتان ٣١ و ٣٢

تعارض الصين الامبريالية
والسيطرة الأجنبيـــــة
والاستعمار. وتدعم الأمم
المضطهدة والبلـــدان
النامية في كفاحهـــــا
العادل من أجل نيـــل
استقلالها والمحافظـــة
عليه .

Digitized by UNOG Library

	المواد ١ و ٢ و ٧	المواد ٤ و ٩ و ١٣ و ١٧ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦	المواد ٣ و ١٢ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢	المواد ٨ و ١٤ و ١٨ و ١٩
قطر	لا تقبل بفرض الطابع الأنانية والسيطرة . وترفض التدخل الأجنبي بينما تبني علاقاتها الاقتصادية على السيادة الوطنية والاستقلال السياسي والمساواة في السيادة بين الدول .	ان الطريقة التي تقيم بها قطر علاقاتها السياسية والاقتصادية مع البلدان الاخرى لا تتعارض مع مبادئ الميثاق ذات الصلة .	هي عضو في مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي يبغي توفير الاستقرار والأمن لجميع دول منطقة الخليج العربي .	ان تمكين البلدان النامية من المشاركة في الاقتصاد العالمي ومساواتها بالدول الصناعية، يستلزم مداومة تطوير الهياكل الموجودة وتعديلها بطريقة مرنة لتساير الحاجات والظروف المتجددة .
الهند	تعترف بحق الدول في ممارسة السيادة على مواردها وأنشطتها الاقتصادية . وان السلطات التي تمارسها في تأمين أي من الصالح هي جزء من سيادة الدولة .		تهتم بصورة متزايدة بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. وبمبادرة من الهند ، عقدت مشاورات نيودلهي في عام ١٩٨٢ لتعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية .	

Digitized by UNOG Library

المواد ١٠ و ١٧ و ٢٢	المواد ٥ و ٦ و ١٤ و ٢٨	المادة ١٥	المادة ١٦	المادتان ٢٩ و ٣٠	المادتان ٣١ و ٣٢
عندما أقيمت المؤسسة النقدية الدولية لم تمنح حقوقا متساوية لجميع البلدان لكي تشارك بصورة كاملة وفعالة في عملية اتخاذ القرارات عند حل المشاكل الاقتصادية والمالية والنقدية . وقد أكد مؤتمر قمة نيودلهي لبلدان عدم الانحياز على الحاجة الى اصلاح شامل للنظام القائم ، ودعا الى عقد مؤتمر دولي معني بالنقد والتمويل من أجل التنمية، باشتراك عالمي .					